جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

دور المؤسسات الصناعية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

The role of international industrial institutions in achieving sustainable development

من إعداد الطالب (ين):

بوزيان جمال الدين

والي أمحمد

تحـت إشـراف:

شارف بن عطية

أعضاء لجنة المناقشة:

جعفر هني محمد	**أستاذ محاضر (أ)**	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
شارف بن عطية سفيان	**أستاذ محاضر (ب)**	**جامعة غليزان**	**مشرفا**
بن حراث العربي	**أستاذ محاضر (ب)**	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية:2023/2022

شكـــر وتقدير

الشكر أولا وأخيرا لله ربي العالمين الذي انعم على إتمام هذا البحث المتواضع كما أسجل شكري وتقديري للأستاذ "**شارف بن عطية**" على حسن رعايته واهتمامه في إشرافه على إعداد هذه المذكرة والشكر موصول أيضا لكافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية جامعة احمد زبانة غليزان

ملخص

أصبحت التنمية المستدامة مصدر قلق عالمي في السنوات الأخيرة، حيث يواجه العالم تحديات مثل تغير المناخ، والتدهور البيئي، وعدم المساواة الاجتماعية، إن دور المؤسسات الصناعية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة أمر حاسم في معالجة هذه القضايا، تتمتع هذه المؤسسات بالقدرة على التأثير في السياسات والممارسات والاستثمارات التي تؤثر على النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يستكشف هذا العرض دور المؤسسات الصناعية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك أهدافها واستراتيجياتها وتحدياتها، كما ستدرس فعالية جهودهم وإمكانية التعاون في المستقبل.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، المؤسسات الصناعية، البيئة.

Abstract

Sustainable development has become a global concern in recent years, as the world faces challenges such as climate change, environmental degradation, and social inequality. The role of international industrial institutions in achieving sustainable development is crucial in addressing these issues. These institutions have the power to influence policies, practices, and investments that impact economic, social, and environmental outcomes.

This presentation will explore the role of international industrial institutions in promoting sustainable development, including their objectives, strategies, and challenges. It will also examine the effectiveness of their efforts and the potential for future collaboration.

Keywords: sustainable development, industrial enterprises. the environment.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير: ..... أ

الإهداء ..... ب

الملخص: .... ج

فهرس المحتويات ..... د

قائمة الجداول:..... هـ

قائمة الأشكال:..... و

قائمة الاختصارات:..... ز

قائمة الملاحق: ..... ح

الفصل الأول: مقدمة عامة 2

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 7

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات 32

الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات 31

قائمة المراجع: 34

فهرس الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.2)	تصنيف المخلفات الصناعية حسب نوع النشاط	12
الجدول رقم (2.2)	الآراء المنادية بالحفاظ على البيئة منذ الحرب العالمية الأولى.	18
الجدول رقم (1.2)	الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة	27
الجدول رقم (1.3)	عرض المشروع	30

فهرس الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.2)	المهام الرئيسية للمؤسسات الصناعية	09
الشكل رقم (2.2)	يمثل أهداف المؤسسات الصناعية	10
الشكل رقم (1.2)	أهداف التنمية المستدامة	21

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

يولي العالم اليوم اهتماما كبير وبالغا لمسيرة تحقيق التنمية المستدامة، مما يستلزم ضرورة العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها في خدمة التنمية،كتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام والحد من التلوث البيئي، بالإضافة إلى الحد من الفقر عن طريق تحسين مستويات المعيشة وإيجاد فرص عمل متزايدة على أن يراعى في كل ذلك حق الأجيال القادمة بالمشاركة في الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي والمياه والطاقة.

ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة والتركيز على مختلف القطاعات وعدم المفاضلة بينها، ويعد القطاع الصناعي احد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية فلا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه هذا القطاع لما يحتله من أهمية في اقتصاد أي بلد أو على المستوى الدولي، فالصناعة تساعد على بناء الأساس المادي الاقتصادي من خلال تنمية باقي الفروع لما تملكه من القدرة على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى، إلا أن معظم المشكلات البيئية الحالية ما هي إلا نتيجة لتمادي المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى خاصة الصناعية منها في تأثيرها على البيئية أثناء مختلف أنشطتها، وفي ظل تحديات التنمية المستدامة كان لا بد من نهج وأخذ الاعتبارات البيئية والمجتمعية والاقتصادية منها في الحسبان، واستنادا لما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث المتمثلة في السؤال التالي:

- كيف يمكن للمؤسسات الصناعية إن تساهم في تحقق التنمية المستدامة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية المؤسسات الصناعية؟ وما هي أهم تقسيماتها؟
- ماهية التنمية المستدامة؟ وما هي أهم مؤشراتها ؟
- العلاقة بينهما والمؤشرات المستخدمة في التنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

وبناءاً على ما جاء في الإشكالية، وضعنا الفروض التالية كإجابة أكثر احتمالاً للأسئلة المطروحة في الإشكالية:

- التنمية المستدامة يعتمد على إتباع المؤسسات الصناعية لمعاير البيئية.
- أثر مخلفات نشاط المؤسسات الصناعية على البيئة.
- وجود علاقة تأثير بين المؤسسات الصناعية والبعد البيئي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن إجراء البحوث والدراسات العلمية من الوسائل التي تلجأ إليها البلدان وخاصة المتقدمة لحل المشكلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري التي يفرزها تطور المجتمع وخاصة ارتفاع وتيرة التحضر ببلد مازال ينمو كالجزائر والذي أثر ذلك على شتى نواحي حياة الإنسان.

فمن أصعب مراحل البحث هو اختيار الباحث لموضوع بحث يساهم في إثراء المجال المعرفي، وهناك مجموعة من الأسباب دفعتنا للخوض في هذا الموضوع واختيار إشكاليته فيما يلي:

– الأسباب الذاتية:

- ✓ ارتباط هذا الموضوع بمجال التخصص إذ يعتبر ذو صلة متينة وقوية بتخصص الاقتصاد الدولي.
- ✓ رغبتنا في البحث أو دراسة آليات المؤسسات الصناعية ومدى اهتمامها بالبعد البيئي وعلاقاتها بالتنمية المستدامة.

– الأسباب الموضوعية:

- ✓ زيادة اهتمام الباحثين بالموضوع ومحاولة إعطاء حلول ومعرفة أسبابها.
- ✓ تناولنا موضوع المؤسسات الصناعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة وخاصة من منظور البعد البيئي، وذلك لتدعيم التخصصات الأخرى التي تناولت هذا الموضوع كل حسب زاوية تخصصه.
- ✓ محاولة إيجاد حلول للحد من ظاهرة التلوث البيئي جراء مخلفات المؤسسات الصناعية وتأثرها على الكائن الحي.

المنهج المتبع:

البحث هو عملية علمية، تجمع لها الحقائق والدراسات، وتستوفي فبها العناصر المادية، والمعنوية حول موضوع معين دقيق في مجال التخصص، لفحصها وفق مناهج علمية مقررة، يكون للباحث منها موقف معين، ليتوصل من كل ذلك إلى نتائج جديدة.(أبو سليمان، 2005، ص25).

إن استخدام واختيار المنهج يختلف باختلاف طبيعة المواضيع التي تتناولها مختلف العلوم، فالباحث بحاجة إلى منهج يتبعه في كل مراحل بحثه، فالمنهج يقصد به تلك الطرق والأساليب التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة.(الجوهري عبد الهادي، 1982، ص182)

يستلزم انجاز هذا البحث إتباع المنهج الوصفي لعرض مفهوم المؤسسات الصناعية واهم تقسيماتها وكذلك مفهوم التنمية المستدامة وابرز مؤشراتها، والمنهج التحليلي وذلك من خلال إسقاط ما هو نظري على الواقع بواسطة تحليل النتائج لعينة من مؤسسة متخصصة جزائرية.

بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، فلقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة، حيث يتميز منهج دراسة الحالة عن المناهج الأخرى بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة. حيث يمكننا أن نركز عليها بمفردها، ونجمع جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بها، ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.(بوحوش، الذنيبات، 2014، ص130).

من خلال ما تم ذكره، يمكن القول أن منهج دراسة الحالة هو ذلك المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً (المرجع نفسه، ص130)، حيث كانت الخطوة الأولى لدراسة الحالة هي اختيار الحالة، فمشروع تصنيع المحولات الكهربائية والخلايا المعيارية GSB هي الحالة المختارة والتي تمثل المشكلة المدروسة، ثم تليها خطوة جمع المعلومات وتدقيقها، حيث تم الحصول على بعض المعلومات من مكتب دراسات والمتعلقة بالمشروع وجميع أطره.

أهمية الموضوع:

تتوقف أهمية البحث عن أهمية الظاهرة، التي يتم دراستها، انطلاقا من أهمية الموضوع كظاهرة، أفرزتها المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى قيمتها العلمية والنتائج التي ستحققها، والتي يمكن أن تفيدنا في اكتشاف حقائق نستطيع الاستناد إليها في إثبات حقيقة ظاهرة أو مشكلة ما، وبالنظر إلى أهمية موضوع دور المؤسسات الصناعية وعلاقتها بالبعد البيئي، فهي بأمس الحاجة لمعالجة العلمية التي تسترشد بنظريات العلم الحديث والبحث الميداني وجعلها منطلق لبحوث ودراسات لاحقة، وتكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- الربط بين مفهوم المؤسسات الصناعية بمفهوم التنمية المستدامة الذي يعرف هذا الأخير اهتماما ورواجا متزايد من طرف المؤسسات كون القطاع الصناعي قطاع حيوي وحساس على مستوى الاقتصاد الدولي وإيجاد العلاقات والروابط المتبادلة بينهما.
- إبراز الدور الذي تؤديه والأهداف والغايات المنشودة من المؤسسات الصناعية وما توفره لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة اقتصاديا، واجتماعيا، بيئياً وسياسياً.

أهداف الدراسة:

باستثناء إلى المبررات السابقة والتراث النظري والإمبريقي المتوفر لدينا حول الظاهرة البحثية، حيث ترمي الدراسة الراهنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يجعلها ذات قيمة علمية وعملية تخدم الفرد والمجتمع، حيث أن قيمة البحث بقيمة الأهداف والنتائج التي يرمي إليها.

حيث تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

ـ إبراز أهمية ودور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة

ـ التعرف على أهم الخطوات المتبعة من قبل المؤسسات الصناعية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

- التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصناعية.

ـ الخروج بتوصيات قد تساهم في نشر الوعي الثقافي حول أهمية التنمية المستدامة والمؤسسات الصناعية.

صعوبات الدراسة:

واجهنا العديد من الصعوبات خلال إعداد هذا العمل وخصوصا في الجانب التطبيقي.

- عدم وجود أبحاث ومراجع متعلقة بالموضوع مباشرة.

- صعوبة جمع المعلومات من طرف المؤسسة.

-صعوبة إسقاط الجانب النظري على الواقع المعاش في المؤسسة الجزائرية.

- صعوبة حساب بعض المؤشرات خاصة تلك المتعلقة بنشاط المؤسسة محل دراسة الحالة وذلك لعدم توفر المعلومات الكافية وصعوبة الحصول عليها.

هيكل الدراسة:

وفي هذا الصدد، جاءت محاولتنا هذه، تتناول **"دور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة"**، من خلال كل أبعادها المختلفة، على هذا الأساس وتبعاً لكل هذه المعطيات تم إنجاز الدراسة على ثلاثة فصول، يتناول الأول منها **الجانب المنهجي** كمقدمة عامة جاءت فيها المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة، ففروض والتي تعتبر المحدد الفعلي لمسار البحث ككل ومبررات اختيار الموضوع وأهداف الدراسة، ثم تناولنا المنتج المتبع وصعوبات الدراسة.

أما **الفصل الثاني**، بحيث تم هيكلة الجانب النظري **بمبحثين**، يتناول الأول منها المؤسسات الصناعية، أما **المبحث الثاني**، حيث انصب اهتمامنا على التنمية المستدامة.

وجاء **الجانب الميداني** والأخير حاملاً لنتائج الدراسة التي خلصنا إليها على ضوء الفروض، ثم التوصل إلى خلاصة شاملة كخاتمة عامة للموضوع والتي تضمنت النتائج والاقتراحات والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد

يعد التطور الصناعي في أي بلد معياراً لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري حيث تسعى العديد من الدول النامية من خلال عملية التصنيع إلى تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية، وتعتبر الصناعة من القطاعات الهادفة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي نظراً لارتباطه بالعديد من القطاعات الكبرى الأخرى التي يعد مكملا لها أو مورداً لها بالمواد الأولية والآلات اللازمة، وأحد أهم أولويات الدولة الجزائرية منذ حصولها على استقلالها سنة 1962.

وهنا تجلت أهمية الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية بالإضافة إلى اهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للصناعة والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه لكونه يساعد على التخفيف من ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

وللإحاطة بكل جوانب التأمين قسما هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

2. الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصناعية

1.1. مفاهيم عامة حول الصناعة والمؤسسة الصناعية

سنحاول في هذا المطلب تقديم مفهوم شامل وعام للمؤسسات الصناعية.

الفرع الأول: تعريف الصناعة

لقد تعددت التعاريف بين الكتاب والمهتمين بموضوع الصناعة، سيتم التطرق إلى بعضها: الصناعة هي: "عملية تحويلية للمواد الخام الطبيعية منها، من اجل زيادة قيمتها وجعلها قابلة لإشباع حاجات معينة للإنسان حتى ولو كانت بسيطة، وهذا باستخدام الأدوات المناسبة". (دحمان أحمد، 2015).

الصناعة هي: "عملية تقديم منتج أو خدمة جديدة .وتعتبر الصناعة مرادفة للقطاع الصناعي والذي يعنى بالنشاطات الاقتصادية المعقدة، كتحويل المواد الخام إلى منتجات وخدمات ذات فائدة. وفي هذا المجال الصناعة هي إجمالي المشاريع المنتجة تقنيا في حقل الصناعة (تحويلية، نسيجية.....)". (دحمان أحمد، 2015).

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصناعية:

تمثل المؤسسات الصناعية النواة الأساسية للصناعة، ورغم تعدد التعاريف المعطاة لها طبقا لتعدد الزوايا التي يمكن النظر إليها منه، فإنه يمكن تعريفها في النقط التالية:

1- تعرف المؤسسة الصناعية بأنها: "مجموعة عناصر الإنتاج البشرية، والمالية التي تستخدم وتسير بهدف إنتاج المواد والسلع، وكذلك بيعها و توزيعها .كل ذلك بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائلها المختلفة، كتسيير الموازنات، فنية المحاسبة التحليلية، وجداول المؤشرات". (سعيد أوكل، 1992).

2- تعرف المؤسسات الصناعية بأنها الوحدة الاقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات ويتم إدارتها بواسطة مالك واحد وإدارة واحدة، وتقع ضمن منطقة جغرافية واحدة كما أنها قد تمتد أحيانا إلى مساحة جغرافية أكبر في حالة وجود فروع، وتمارس نشاطا صناعيا في مجالات الصناعات الاستخراجية والتحويلية والكهرباء والمياه. (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين،، 2023).

3- "هي أي مؤسسة تحتوي آلات أو تجهيزات يعمل عليها عاملون يستخدموا خامات مواد أولية من أجل إنتاج منتج، ومن أمثلة هذه المؤسسات المصانع الكبيرة والصغيرة". (مدحت كاظم القريشي، 2001)

4- الشركة الصناعية: عبارة عن مجموعة بشرية وتقنية والتكنولوجيا والمالية التي تقوم بالأنشطة التالية: (Franccis, blondel, ,P03)

- شراء أو استلام المواد الخام أو المكونات والقيام بتحويلها بإضافة قيمة.

– جعل المنتج الذي تم الحصول عليه على هذا النحو متاحا لعملائه النهائيين من خلال توفيره ربما خدمة تكميلية مرتبطة.

ومنه نستنتج أن **المؤسسة الصناعية** هي: "فرع من فروع المؤسسة الاقتصادية، حيث تقوم بتنسيق عوامل الإنتاج (رأسمال، العمل، الطبيعة)، بغية إنتاج منتجات (سلع ومواد) موجهة للسوق، ومنه الوصول إلى تلبية الاحتياجات".

الفرع الثالث: نبذة تاريخية موجزة عن نشوء و تطور المؤسسة الصناعية و أهميتها

1– نبذة تاريخية موجزة عن نشوء و تطور المؤسسة الصناعية:

يعود نشوء الصناعة والمؤسسات الصناعية وتطورها إلى فترة تاريخية طويلة ترجع بدايتها إلى المجتمع البدائي، ثم بلغت مستويات عالية في مرحلة المعاصرة .فقد مرت الصناعة بخمسة مراحل تاريخية نجملها بالاتي: (مدحت كاظم القريشي، 2001).

أ –مرحلة الصناعة المنزلية:

نشأت الصناعة بشكلها الأولي على هيئة أنشطة منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي .فقد كانت المرأة في العائلة الريفية تقوم بصناعة وحياكة الملابس والغزل والنسيج، فيما مار الرجل صناعة أدوات العمل والطبخ وغيرها من المواد الضرورية للمنزل وللإنتاج، و ذلك إلى جانب عمله الأساسي في الزراعة .اتسم هذا النشاط بالعمل اليدوي والوسائل البدائية في العمل، والهدف الأساسي منه هو تلبية احتياجات العائلة من المنتجات الضرورية؛

ب – مرحلة الحرفية:

ظهر هذا النوع من النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل، حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين في القرية كحرفيين أو صناع، كالحدادين و النجارين و الصاغة والخزفيين والنساجين وغيرهم .حيث أصبح نشاطهم مخصص للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط . ويتمحور عمل الحرفيين حول إنتاج سلع صناعية معينة. حيث تعتبر الحرفية مرحلة مهمة في تطور الصناعة ويعود لها الفضل في تطور قوى الإنتاج وتحسين أدوات الإنتاج.

ت – مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة:

هي عبارة عن مشغل صغير، يقوم رب العمل أو المنتج المقتدر باستخدام العمال الحرفيين الآخرين لقاء أجور معينة لصنع المنتجات تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية .وقد مكنت هذه الوسيلة من بسط الرقابة

داخل المؤسسة التعاونية الإنتاجية مما يخلق جو المنافسة بين العاملين، إلا أن هذا النمط بقي محدود الفائدة لغياب تقسيم العمل الذي يعود له الفضل الأكبر في رفع إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته، وبالتالي زيادة الأرباح.

ث – مرحلة المشغل الرأسمالي:

يمثل المشغل الرأسمالي ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل، والقائم على أساس استخدام الأدوات والعمل اليدوي مع وجود تقسيم فني للعمل .يرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة، وقد أسفر زيادة كبيرة في إنتاجية العمل . وقد هيأ هذا المشغل هذا الأساس التنظيمي والتقني لنشو الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية؛

ج – مرحلة الصناعة الآلية:

قامت هذه المرحلة على أسا استخدام الآلات والمكائن بعد الثورة الصناعية، حيث أدى التطبيق العملي لمنجزات العلم و التكنولوجيا في الصناعة إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات والتكنولوجيا التي لم تكن موجودة آنذاك، كالمكائن البخارية و لطاقة الكهربائية. قد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بنا اقتصادية وفنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعة الخفيفة وانتقلت بعدها إلى الصناعة الثقيلة.

2–أهمية قطاع الصناعة:

تعتبر أهمية التصنيع أو الصناعة عملية ناتجة عن مجمل عناصر المنظمة في التنمية الاقتصادية، إذ ماثل احد الجوانب المهمة التي تدفع بالتنمية، لأنها ماثل زيادة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج القومي، وعليه لا يمكن تحقيق تنمية دون تطوير في القطاع الصناعي، تتمثل أهمية القطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية لعدة أسباب منها:

–علاج مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل؛

–تنويع مصادر الإنتاج والدخل و الصادرات، من اجل زيادة الميزة التنافسية؛

–رفع مستوى الإنتاجية، من خلال الاستفادة من التكنولوجيا؛

–نمو القطاع الصناعي يساعد على نمو القطاعات الأخرى؛

–زيادة العملة الصعبة، وعلاج عجز ميزان المدفوعات؛

–زيادة رفاهية المجتمع. (دحمان أحمد، 2015).

2.1. المهام الرئيسية للمؤسسات الصناعية وأهدافها

الفرع الأول: المهام الرئيسية للمؤسسات الصناعية:

للمؤسسة الصناعية مجموعة من المهام أهمها: (فوزي يوسف، 1999)

– **إنتاج السلع:** تحتاج المهمة الإنتاجية في المؤسسة الصناعية إلى توفير وتركيب الآلات لإنتاج السلع المطلوبة، كما يلزم شراء الخامات اللازمة محليا أو استيرادها وكذلك المواد الأولية، إضافة إلى توظيف المهارات العلمية والفنية اللازمة، وتشمل المهمة الإنتاجية توفير وتركيب المعدات المناسبة وتشغيلها وإصلاح وصيانة الآلات وتدريب العاملين ورفع مستواهم كما تشمل مراقبة الإنتاج ورفع مستوى جودة السلع.

– **الشؤون المالية:** المهمة المالية تشمل دراسة التكاليف وعمل الميزانيات والإشراف على صرف النفقات والرواتب وحسابات الأرباح والخسائر وتقدير الوضع المالي للمنشأة الصناعية وتقييم الموجودات العينية والمالية.

– **الشؤون الإدارية:** هذه المهمة الثالثة تتخصص بإجراءات تعيين العاملين والأمور المتعلقة بهم وراتب ومستحقات مالية وضمان اجتماعي، كما تشمل أمور اللوازم العامة من أثاث وتجهيزات المكاتب والمصانع.

– **إدارة التسويق والمبيعات:** تشمل دراسة الأسواق المحلية والخارجية وتوزيع السلع وتسليمها وتحليل ردود فعل المستهلكين ورفع تقارير علمية مدروسة وتشمل الإعلان والدعاية المقروءة والمسموعة والمرئية إضافة إلى القيام بزيارات للعملاء والمسح الميداني لتوزيع السلع في السوق.

– **البحث والتطوير:** هذه المهمة موجودة لدى المؤسسات الكبيرة، حيث تتجهز بمعدات وأدوات علمية متطورة لغايات دراسة السلع وإعادة تصميمها وتطويرها.

– **المهام الوطنية:** قد تكون من ضمن أسباب تأسيس المؤسسة الصناعية، أو قد تأتي كنتيجة، من نتائج إنشائها، وتشمل: (فوزي يوسف، 1999)

- حماية الوطن من الضغوط الاقتصادية في حالة تحكم دولة أخرى بسلعة معينة لأغراض سياسية،
- إحياء بعض المناطق النائية،
- توفير العملات الصعبة للخزينة بفعل التصدير.

الشكل الموالي يلخص لنا أهم المهام الرئيسية للمؤسسات الصناعية:

الشكل رقم (1.2): المهام الرئيسية للمؤسسات الصناعية

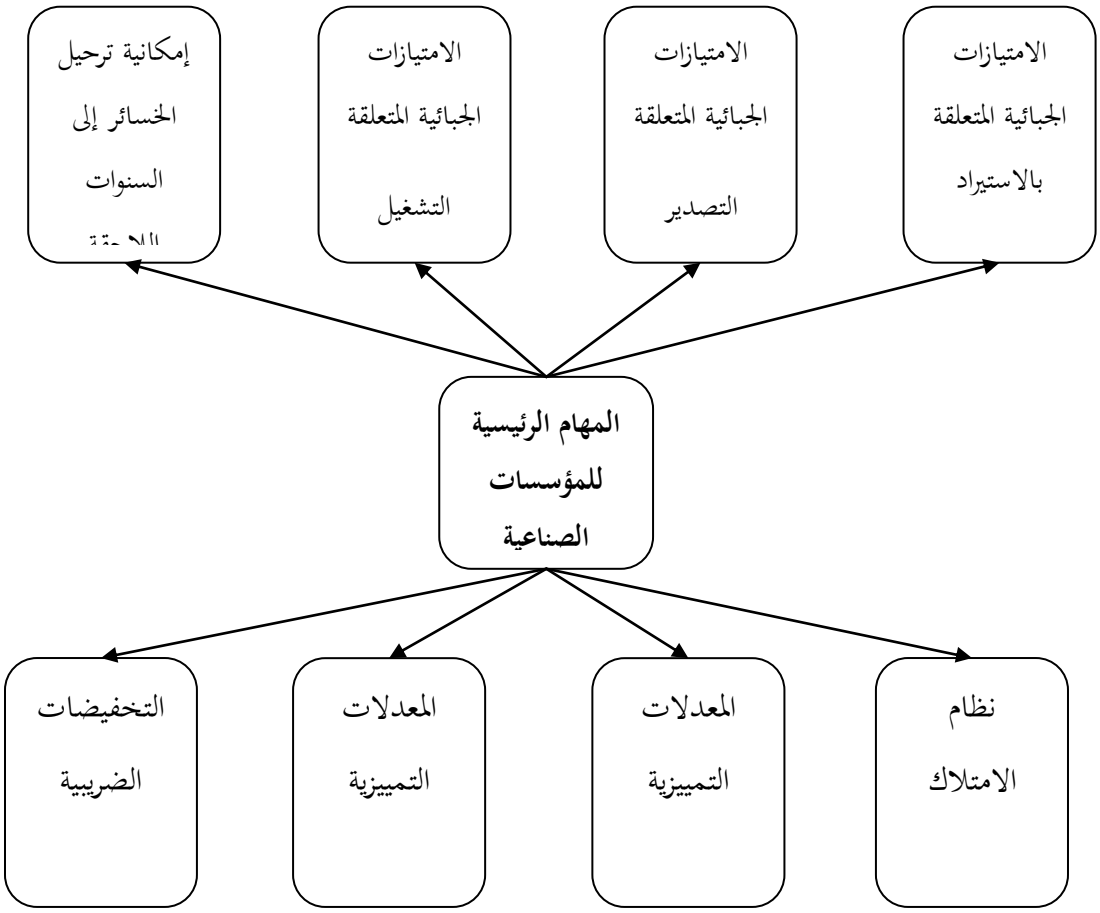

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مرجع (فوزي يوسف)

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصناعية:

تعتبر أهداف المؤسسة من أهم العوامل التي تؤثر على سلوكها في السوق، ومن أهم أهداف المؤسسة الهدف التقليدي المتمثل في تعظيم الربح، وتزداد أهمية هذا الهدف إذا كان المالك هو المدير للمؤسسة، وتقل أهميته إذا كانت الإدارة منفصلة عن المالكين.

إلى جانب هذا الهدف، هناك أهداف أخرى تعمل المؤسسة الصناعية على تحقيقها وهي: (عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، 1995).

– **الإنتاج:** تعتبر المحافظة على مستوى إنتاج مستقرا عند حد معين، أو المحافظة عليه بحيث لا ينخفض عن حده الأدنى المرسوم أحد أهداف المؤسسة الصناعية.

– **المخزون:** تعمل المؤسسات الصناعية على الحفاظ على مستوى معين من المخزون، وذلك حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على سمعتها.

– المبيعات: قد تعمل المؤسسات على زيادة حجم مبيعاتها وتعظيمه بدلا من تعظيم الأرباح، وهذا قد يكون بغرض الحفاظ على نصيب المؤسسة من السوق.

– تحقيق أكبر معدل نمو.

– المحافظة على المركز المالي للمؤسسة.

الشكل رقم (2.2): يمثل أهداف المؤسسات الصناعية

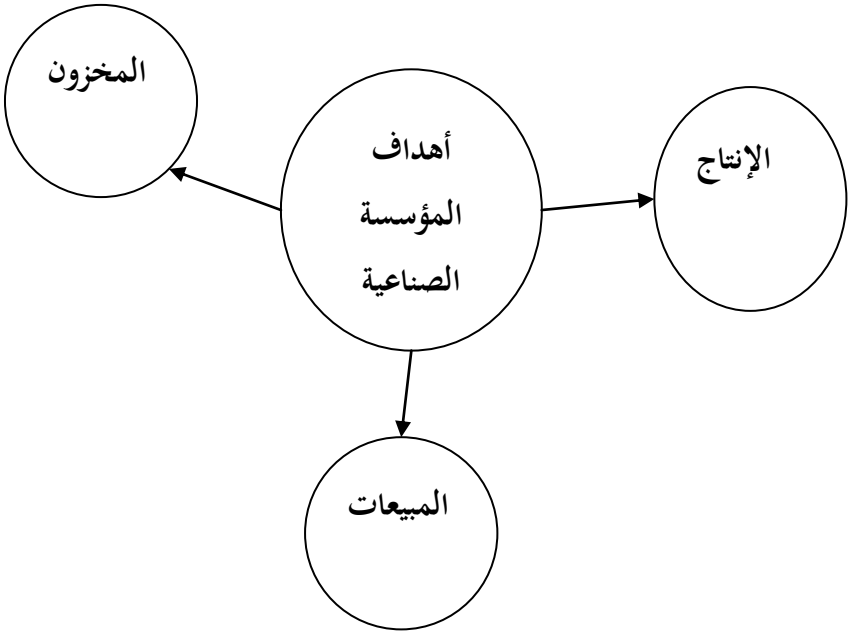

المصدر: من إعداد الطلبة

3.1. تصنيف المؤسسات الصناعية

تعد الصناعة عالم واسع من المنتجات والعمليات والملكية وغيرها، وقد اختلف الباحثون في تصنيف المؤسسات الصناعية لاختلاف وجهات النظر من جانب واختلاف أسس واعتبارات كل تصنيف من جانب أخر، لهذا فتقسيم هذه المؤسسات الصناعية يرتبط بتقسيم الصناعة ويمكن ذكر هذه التقسيمات في النقط التالية:

1– تصنيف المؤسسة حسب نوع منتجاتها:

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات تنتمي إلى الصناعات الثقيلة وأخرى خفيفة ويمكن ذكرها في النقاط التالية: (عبد الزهرة علي الجنابي، 2013).

1-1 مؤسسات الصناعة الثقيلة:

تعرف الصناعات الثقيلة بأنها تلك الصناعات التي تنتج سلعا كبيرة الوزن والحجم، وتستخدم لهذا الغرض مواد أولية ومصادر طاقة ضخمة في مقدارها، وحجم عمل كبير، وتتمثل في صناعة المكائن ومعدات النقل كالسيارات والسفن، بالإضافة إلى تحويل المادة الأولية مثل المناجم وصناعات الحديد والصلب.

1-2 مؤسسات الصناعة الخفيفة:

وتتضمن الوحدات الإنتاجية المسؤولة عن إنتاج السلع الاستهلاكية التي تتميز بالكثافة النسبية للعمل إذا ما قيست بكثافة رأس المال كما في حال الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج، كما تعرف بأنها الصناعات التي تساهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد، ويكفي أن يكون 75% على الأقل من إنتاجها يشكل سلعا استهلاكية لاعتبارها صناعة خفيفة.

2- تصنيف المؤسسات حسب العمليات الإنتاجية:

يمكن تقسيم الصناعات حسب المعيار إلى صناعات استخراجية وأخرى تحويلية.

2-1 الصناعات الاستخراجية:

تعرف الصناعات الاستخراجية بأنها الصناعة التي تعتمد على جهود الإنسان والآلة تجاه فصل المادة الأولية اللازمة للصناعة من الطبيعة مثل استخراج المعادن الأساسية والبترول والغاز...الخ، فهي تتلخص في النشاطات الخاصة بالحصول على المواد الخام بحالتها الطبيعية. (إبراهيم شريف، وآخرون، 1981).

2-2 الصناعات التحويلية:

تعرف بأنها التحويل الميكانيكي أو الكهربائي للمواد العضوية وغير العضوية لتصبح منتجا يمكن استخدامه، سواء أن تم هذا العمل بواسطة الآلات ذات القوة المتحركة أو بواسطة الأيادي، وسواء أن تم الإنتاج في مكان منظم طبقا للقواعد والقوانين الفنية والإدارية، ويدخل ضمن هذه الصناعات النشاط الخاص بتجميع أجزاء سبق تصنيعها بحيث يسهم النشاط التجميعي في تحديد الشكل النهائي للسلعة.

وفي الجدول التالي، سنحاول توضح تصيف المخلفات الصناعية حسب نوع النشاط الخاص بالمؤسسة.

جدول رقم (01.02): تصنيف المخلفات الصناعية حسب نوع النشاط

نوع النشاط	نوع المخلــفات	
الصناعات الغذائية	مخلفات مجازر الماشية	مخلفات صناعة الألبان
	مخلفات مجازر	مخلفات صناعة رقائق البطاطا
	مخلفات دباغة الجلود	مخلفات صناعة النشاء
	مخلفات جيلاتينية وصمغية	مخلفات صناعة تعليب المواد الغذائية
الصناعة النسيجية	مخلفات غسل وتنظيف وصبغ الصوف	مخلفات صناعة النسيج القطني
النصاعة الورقية	مخلفات صناعة عجينة الورق	مخلفات صناعة الورق
الصناعة البترولية	مخلفات استخراج البترول	مخلفات بترولية أخرى
	مخلفات نقل البترول	مخلفات المنتجات البترولية
	مخلفات تكرير البترول	
صناعة الحديد	مخلفات احتراق فحم الكوك	مخلفات غسل غازات الاحتراق
	مخلفات المعاملة الحامضية	
الصناعات المعدنية	مخلفات صناعة الأليمينيوم	مخلفات صناعة الخارصين
	مخلفات صناعة الذهب	
الصناعات الكيميائية	مخلفات الكلورين وحمض الهيدروكلوريك والصودا الكاوية والكلور	مخلفات الأسمدة الفوسفاتية وحمض الفوسفوريك
	مخلفات الأمونيا	مخلفات الصبغات الكيميائية
	مخلفات الأسمدة النتروجينية وحمض النيتريك	مخلفات المطهرات
	مصانع حمض الكبريتيك	
صناعات أخرى	مخلفات صناعة الزجاج	مخلفات صناعة الإطارات
	مخلفات صناعة الألياف الزجاجية	مخلفات صناعة الطائرات
	مخلفات صناعة مستحضرات التجميل	قمائن الجير
	مخلفات صناعة السيراميك	مصانع الأسمنت
	مخلفات صناعة المواد الصمغية واللواصق	الصابون والمنظفات الصناعية
الصناعة الذرية	مخلفات الصناعة الذرية	

المصدر: برني ميلود، أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية-المؤسسات الصناعية الجزائرية نموذجا، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر جوان 2015، جامعة بسكرة، الجزائر، 120.

4.1. المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصناعية الجزائرية

تواجه عملية التصنيع في البلدان النامية على وجه الخصوص مجموعة من المشاكل والتحديات التي قد تحد من فعاليتها وكفاءتها.

الفرع الأول: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصناعية الجزائرية:

إن القطاع الصناعي يتوفر على قدرات كبيرة بالرغم من ضعف نسب النمو فيه وذلك من خلال: (باية ساعو، 2017).

– قاعدة صناعية متنوعة، حوالي 1000 وحدة متوسطة وكبيرة الحجم عاملة في أهم فروع النشاط التكنولوجيات الصناعة العصرية، توزيع جغرافي للصناعة متوازن نسبياً، قطاع خاص ناشئ.

– تتوفر أغلب المدن الكبرى على مواقع صناعية ,نسيج صناعي مترابط لكن بطريقة غير متكاملة.

– تقاليد عمل صناعي راسخة، لكن تبقى القدرة على العمل الجماعي ضعيفة غير أنه يمكن اعتبار المستوى العلمي والمهني للعاملين في الإنتاج والصيانة مقبولاً، بالرغم من وجود هذه الميزات في قطاع الصناعة الجزائرية لكننا لا يمكننا إخفاء أو لامبالاة بالمشاكل والمعوقات التي تواجهه، ويمكن تصنيف المشاكل حسب المجموعات الرئيسية التالية: (مصطفى بودارمة، 2017).

1– المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية: وتشمل:

– المشاكل المتعلقة بالمواد الخام :وتسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين % 50 إلى % 70 على أقل تقدير، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعية قد يصل إلى 30 يوم بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها.

– المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات :قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى سبعينات والثمانينات، علاوة على الإهلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقادم التكنولوجي، وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، أضف إلى ذلك الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات.

2- مشاكل تتعلق بنقص التمويل وارتفاع التكاليف وتتمثل في العناصر التالية:

– محدودية نتائج براعم دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الرغم من تعدد البرامج الوطنية، واستنزاف المدخرات الوطنية في تمويل قطاع الاستيراد، وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، نتج عن هذه الأسباب اختلالات عديدة حالت دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية، وارتفاع سعر بعض السلع الجزائرية مقارنة ببعض السلع الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وعدم الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة.

– إن عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية لأكثر من % 47 في أفريل 1994 مما نتج عنها ارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية خاصة قطاع الغيار والمواد الأولية بسبب ارتباط أغلبية المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، وانتقلت هذه الديون من 10 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 92 مليار دينار جزائري بالأسعار الجارية سنة 1995 أي أنها سنة زادت بأكثر من 10 مرات خلال واحدة، علما أن الانخفاض في قيمة العملة المحلية يؤثر سلبيا على حوافز المنتجين نظراً لما يترتب عليه من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج.

– من 1991 إلى غاية 2001 عملية التطهير المالي تطلبت حوالي 1200 مليار دينار جزائري بما يعادل 17 مليار دولار.

– الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية، فمن بين 1112مؤسسة عمومية مرشحة للخوصصة نهاية 2003هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبرى، من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب إحصائيات مارس 2003 بحوالي 1200 مليار دينار جزائري، لترتفع سنة 2005إلى 1321.95 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي تمثل% 77 منها ديون قصيرة الأجل.

3- **مشاكل متعلقة بالتسويق:** تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي، ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق نجد ما يلي: (عبدي الطيب، العقون أم الخير، 2021).

– المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين المنتجات الصناعة المستوردة.

– لقد دأبت الصناعة الجزائرية خلال السنوات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

4- مشاكل متعلقة بانخفاض الإنتاجية والعقار الصناعي من أهمها الآتي:

– تدني مستوى الإنتاجية على المستويين العام والخاص مقارنة بتلك المستويات الموجودة في الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب أهمها البطالة المقنعة، وضعف التخصص، وعدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج، إضافة لبعض العوامل المتعلقة بأخلاقيات العمل والالتزام به.

الفرع الثاني: التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي:

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، وهناك عدة تحديات يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر خاصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتقف عائقاً أمام تطوره ويجعله يبقى دائما مرتبطا بالخارج، وتتمثل في: (مشري محمد ناصر، 2011).

- **عالمية التجارة** :سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995 ، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة لسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة.

ومن تأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني

الخاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية.

- **عالمية الاتصال**: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع الأسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها .(عبدي الطيب، العقون أم الخير، 2021).

- **ثورة المعلومات والتكنولوجيا**: تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دوراً محورياً في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن. (عبدي الطيب، العقون أم الخير، 2021).

- **عالمية الجودة**: ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من أجل توجيه التجار العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

- **التنمية المستدامة**: لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة.

- **التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ:** تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوربية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة تركيز على العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة تركيز على الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.

3. مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

إن الوضع الراهن يتميز بأزمة ثلاثية تؤثر على التطبيقات التنموية لذا فان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متسلحا بمفهوم التنمية يعبر عن هذه الاهتمامات ويجدد فكرتنا عن التنمية كنظرية و ممارسة.

1.3. تطور فكرة التنمية المستدامة

لم يظهر مفهوم التنمية المستدامة من العدم وليس هو وليد الأمس بل ظهر نتيجة لمجهودان الكثير من الناشطين في المجال السياسي وحقوق الإنسان علما إن الحق في البيئة يعتبر حقا مشروعا من حقوق الإنسان أكده البيان العالمي لحقوق الإنسان عند ظهوره نتيجة للكوارث الطبيعية و البيئية التي تسبب فسها الإنسان بحروبه وأنماط تنميته المتبعة، والتي تميزت بالجشع الذي طبع الإنسان بصفة عامة، والإنسان الرأسمالي بصفة خاصة في استغلال الموارد الطبيعية وجشع الشركات المتعددة الجنسيات والدول الرأسمالية في استغلال الموارد الطبيعية دون مراعاة الآثار الناجمة عن هذا الاستغلال.(بوشوك عز الدين وآتشي شعيب ، 6-7 جوان 2006).

و من هنا بدأت تظهر بعض الآراء المنادية بإصرار و تزايد مستمر بالتوقف عن الاستغلال المفرط و الغير عقلاني للطبيعة و ثرواتها. و بعد الحرب العالمية الأولى التي عرفت تأثيرات بيئية كبيرة نتيجة الدمار الشامل الذي أصاب الإنسان و بيئته ، بدأت هذه الظروف فبالعمل الفعلي من اجل إيصال صوتها بشكل واضح و مسموع ، حتى وصل المؤتمر العالمي سنة 1987 حيث تم قبول فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها بعد 1987 على صعيد واسع ، إلا أنه تبين أن ترجمة الفكرة إلى أهداف و برامج و سياسات عملية يعتبر مهمة أصعب نظرا لآن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة ورغم ذلك يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة و التنمية جهدا ذو أهمية كبيرة ،في اتجاه الاهتداء إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة و الشروع في عملية التغيير التي تحتاج إليها التنمية المستدامة.

و في الأخير جدول يلخص أهم الآراء المنادية بالحفاظ على البيئة منذ الحرب العالمية الأولى :

الجدول رقم (02.02): الآراء المنادية بالحفاظ على البيئة منذ الحرب العالمية الأولى.

السنوات	الهيآت و اللجان المنعقدة	ما تمخض عنها
1915	اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة	تطالب بأن كل جيل يجب أن يجني من الفوائد التي يحققها الرأسمالي الطبيعي، ويجب أن يسلم هذا الرأسمال غير منقوص من جيل لجيل المحافظة على الطبيعة الاستعمال العقلاني للموارد.
1923	المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة (باريس)	المحافظة على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد .
1948	ندوة اليونسكو(فونتينبلو)	إنشاء الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (إ.د.م.ط).
1970	تقرير نادي روما	جاء بمفهوم التنمية في درجة الصفر(تحت شعار أوقفوا النمو).
1973	المركز الدولي للبحث حول البيئة و التنمية	أسسه السيد "إينياسي صاش" يصدر المركز في سنة 1980 مؤلفا تركيبيا تحت عنوان _الإستراتيجية والتنمية البيئية_.
1976	بيان للحزب البيئي لبريطانيا العظمى	يذكر و بوضوح لأول مرة مفهوم الديمومة.
1981	المعهد العالمي للمراقبة	مؤسسة السيد "ليستير براون " أصدر كتابا تحت عنوان _العمران و التنمية الاجتماعية _.
1987	إنشاء اللجنة الدولية للبيئة و التنمية (ل.د.ب.ت)	تترأس هذه اللجنة السيدة "براوند طلاند "وزيرة سابقة للبيئة بالنرويج و تقدم اللجنة تقريرها النهائي من أجل مستقبل مشترك في سنة 1987 .

المصدر: الأستاذ بوشوك عز الدين والأستاذ أنشي شعيب، التنمية المستدامة وأهم دوافع الاهتمام بها، الملتقى الوطني لاقتصاد البيئة والتنمية المستدامة 2006.

2.3. تعاريف حول التنمية المستدامة و أهميتها

هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية يستديم التقدم البشري ،ليس في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد .

أ.تعريف التنمية المستدامة وأهميتها: التنمية المستدامة حسب تعريف اللجنة سنة 1987 تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة لذا فإن هناك الكثير من التعاريف والتي ترتبط بمفاهيم مختلفة نذكر منها: (إسماعيل سراج الدين، 1993).

1.التعريف المادي للتنمية المستدامة:

رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة و يؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقصة من الموارد الطبيعية مثل التربة و المياه الجوفية والكتلة البيولوجية. (أمحمدي نور الهدى، حاج تعاس فايزة، 2007).

2. التعريفات الاقتصادية:

تركز بعضها على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية ، بشرط المحافظة خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل" وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها ، و هو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح موردنا و نحتفظ بقاعدة الأصول المادية و نحسنها. (حميدوش علي، 6-7 جوان 2006).

لكن هذه التعريفات الاقتصادية تخلط بين التنمية الاقتصادية le développement والنمو الاقتصادي la croissance حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضرورة للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة لكن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسيع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من المالكين الرأسماليين ،فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية و بيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة كما أن التنمية الاقتصادية وإن كانت تراعي المعايير البيئية للموارد الطبيعية أو تعمل على التقليص من إنتاج النفايات فإنها لا تكون كافية للحيلولة دون انهيار البيئة في الأجل الطويل، فالقيود التي تكبل السلوك البشري تسري أيضا على كرة أرضية محدودة لا يمكن أن

ينمو سكانها بلا نهاية . كما عرفت على أنها " منهج للتنمية يستهدف التنسيق بين مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من ناحية و إدارة البيئة من ناحية أخرى مع مراعاة الأجيال المستقبلية.

ويرى البعض أن التنمية المستدامة هي "التي تتضمن أعلى معدل للنمو دون الإضرار بالمقدرة الإنتاجية للطبيعة مع إتاحة الفرصة للأجيال القادمة للتمتع بمستويات معيشة مرتفعة مثلهم مثل الجيل الحاضر". (عزام محجوب ،1994).

أيضا بمعنى أن "التنمية المستدامة تستند إلى مبدأ المساواة و العدل في توزيع الدخل و الثروة و الموارد بين الأجيال المختلفة لنفس البلد ، ولبقية البلدان و بالدرجة الأولى بين الجيل الواحد ، ولا يعني ذلك أنه ينبغي على الأجيال الحالية عدم استخدام الموارد المتاحة القابلة للنفاذ كالبترول حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة ، وإنما يعني ذلك تنمية المصادر البديلة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للزوال "كالطاقة الشمسية و النووية " ، ومن ثمة تساهم بدورها هي الأخرى بالمحافظة على البيئة من ناحية ثانية .

وبالتالي فالتنمية المستدامة تعمل على محاولة التوفيق أو الموازنة أو الملائمة أو المكافئة بين الأجيال المختلفة حتى نتجنب الاختلال الذي من شأنه أن يقلل أو يعدم إمكانات الأجيال المقبلة من العيش في ظروف مرضية،كما يقتضي هذا النوع من التنمية محاولة العمل على تحقيق أو تأمين شروط الاستمرار أو الديمومة للأجيال المتعاقبة.

ومن هنا نفهم التأكيد على أن التنمية المستدامة هي التي تحقق بشكل منصف الاحتياجات الاقتصادية والبيئية للأجيال الحالية و المقبلة ، و التي تلبي حاجيات الحاضر بدون أن تضحي بالمستقبل، أو بعبارة أخرى التي تلبي متطلبات الأجيال الحالية بدون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.(عبد المطلب عبد الحميد، 2001).

ويؤكد البعض على أن الأساس بالنسبة للتنمية المستدامة هو الموازنة بين الموارد الطبيعية المحدودة المتناقصة و العدد المتزايد من الموارد البشرية في العالم ،و بالتالي لا تنطوي على اختلاف جذري مع مفهوم التنمية الطويلة الأجل بالمعنى التقليدي ولكن قد تتميز المفاهيم الحديثة بأنها تهتم بإعطاء حماية البيئة أولوية متكافئة مع زيادة الدخل والاهتمام بجميع الأجيال، وحتى تزداد الصورة وضوحا فإن أهمية التنمية المستدامة تكمن في مفهومها الذي يعتبر أكبر أهمية لها.

3.3. أهداف التنمية المستدامة والمتغيرات الأساسية المؤثرة فيها

أولا: أهداف التنمية المستدامة(عبد الله حرتسي ، 2005-2004).

هناك ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة كما يوضح الشكل التالي:

مخطط (03.02): أهداف التنمية المستدامة

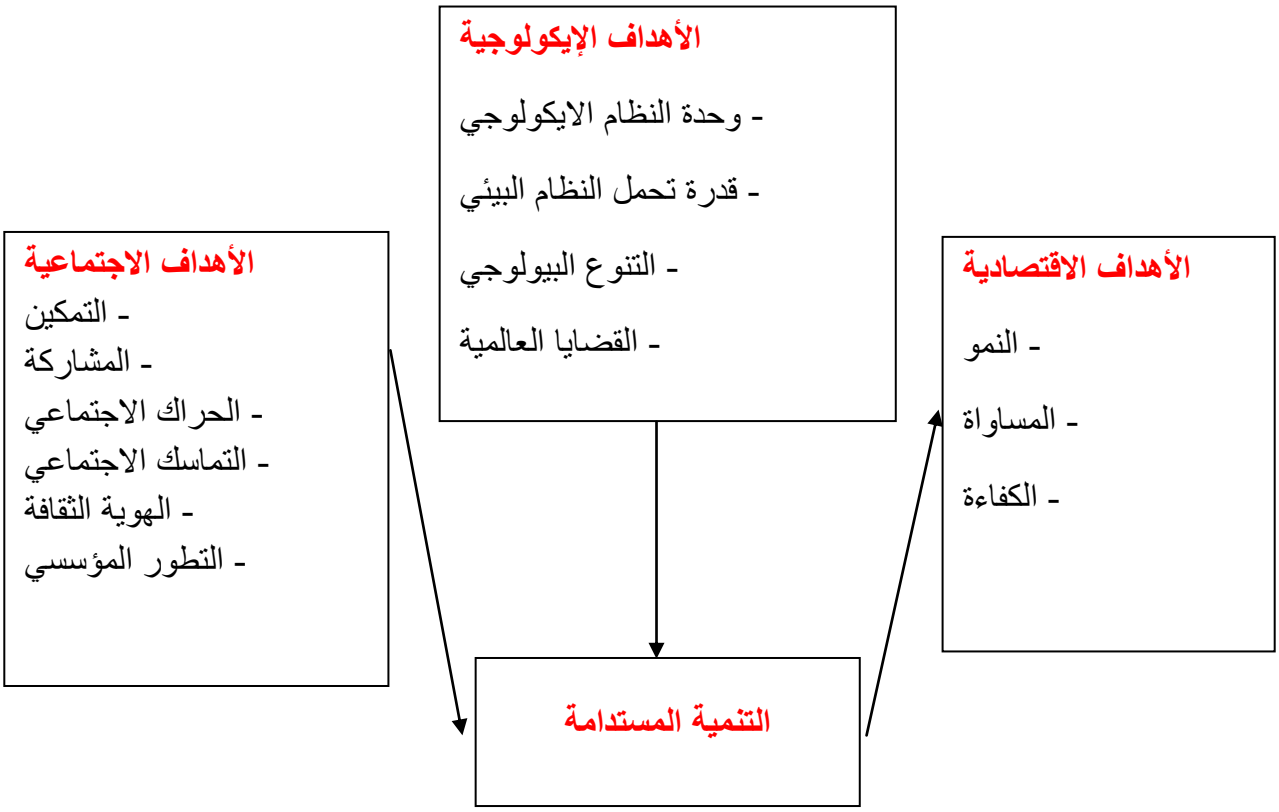

المصدر: عبد الله الحرتسي، مرجع سابق.

ورغم أن التركيز على مجموعة من الأهداف يعتمد على وجهة نظر المرء إلا أنه يجب أن تكون جميع الأهداف متوافقة مع قبل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد بذلت جهود متواصلة لتأكيد المضامين المتواصلة في العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة ويركز الايكولوجيين من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الإيكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية بينما يسعى الاقتصاديون على زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجيا الراهنة واستخدام الوحدات الاقتصادية (مثل المال أو القيمة المتحققة) باعتباره معيار للقياس، ويركز علماء الاجتماع على أن العوامل السياسية الفعالة في التنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي.

ثانيا: المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة. (أمحمدي نور الهدى، حاج نعس فايزة، 2006-2007).

1- مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة

أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

2- مكانة الإنسان ضمن التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة

يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية، وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتثبيت المبكر للسكان، وحسب تغيير تقرير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية".

وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وبيئياً.

3- مكانة العدالة في تعريف التنمية المستدامة

العنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد وهي التي لم تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية فالعالم يعيش منذ أوسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة لرأس المال المالي العالمي الذي يكرس تفاوتا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول، لذلك التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف، لكن تحقيق النوعين من الإنصاف لن يتأتى في الهيمنة المطلقة لرأس المال العالمي وإنما يتحقق تحت ضغط قوي شعبية عالمية أممية تمكن من استعادة توازن العلاقات الاجتماعية الكونية. (أمحمدي نور الهدى، حاج نعس فايزة، 2006-2007).

4.3. أبعاد التنمية المستدامة

تبنى مؤتمر 1992 (ريو دي جانيرو – قمة الأرض) فكرة التنمية المتواصلة، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين، وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع، وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي في الصناعة والزراعة وغيرها، وتتصل بالمناهج الاقتصادية التي يجري عليها حساب مأخوذ والمردود.

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية، على رأس ذلك تأتي فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية"، فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المختزنة في حقول النفط والغاز ورواسب الفحم ومناجم التعدين وغيرها في حساب الكلفة، كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من ثروة سمعية في قيمة المخزن السمعي، وما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص من خصوبة الأرض، وفي كثير من الأحوال لا يحسب لمياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي، في هذا وغيره نجد أن الحسابات الاقتصادية تنقصها عناصر جوهرية، كذلك نلحظ أن وجها من الحساب تحتاج إلى تعديل حساب الناتج الزراعي (المحصول) من وحدة المياه، حساب الناتج الصناعي من وحدة الطاقة، ومن أدوات الحساب الاقتصادي الضرائب والحوافز المالية، وينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج وخدمة أغراض التنمية المتواصلة. (بوتشيك عز الدين – أتسي شعيب 7/6 جوان 2006).

أولا: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ثانيا: إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وأحدث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض. (بوتشيك عز الدين – أتسي شعيب 7/6 جوان 2006).

ثالثا: مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيراً بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية. (بوتشيك عز الدين – أتسي شعيب 7/6 جوان 2006).

رابعا: المساواة في توزيع الموارد

إن الوسيلة الناجعة للتخفيض من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

خامسا: الحد من التفاوت في المداخيل

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسماً في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمو الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وطايوان.

سادسا: تقليص الإنفاق العسكري

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية والإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ. (بوتشيك عز الدين – أتسي شعيب 7/6 جوان 2006).

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية

في مجال الوسائل الاجتماعية تبرز فكرة التنمية المستدامة ركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تظلم المرأة، والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين. العدل الاجتماعي أساس الاستدامة، يقتضي هذا عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبله إليها: (مجلة البيئة والتنمية، (العالم في2003))

أولا: ضبط السكان، فالزيادة السكانية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل عام، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأغلب الزيادة (85%) في دول العالم الثالث الموسوم بالاكتظاظ والفقر والتخلف، استمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا، وهذا باب من أبواب الخطر على العالم جميعا.

ثانيا: فكرة العدالة الاجتماعية تتضمن العدالة بين الناس والأخذ بيد الفئات المستضعفة، والعدالة بين الأجيال حتى يقال أن ما بين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك البناء والأحفاد وينبغي أن نصونه ليرثوه سليما خصب العطاء.

ثالثا: فكرة تنمية البشر وسعت معنى التعليم ومراميه، في كل عام يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً عن "التنمية البشرية" التي تقاس بمعايير تنموية واقتصادية واجتماعية، ويصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية، والمؤسف أن الدول العربية تقع في ذيل الدرجات والسؤال المطروح: هل تخرج مؤسسات التعليم أفراد قادرين على الإسهام الإيجابي في التنمية والتقدم الاجتماعي، أم تخرج أعباء اجتماعية تذهب إلى ساحات البطالة لا إلى سوق العمل؟ فالتنمية المتواصلة تطلب منا أ نعيد النظر في نهج التعليم وأساليبه ومؤسساته.

رابعا: من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة مشاركة الناس، المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية، وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، وهي جوهر الديمقراطية، فغياب هذه الأخيرة يحرم الناس من المشاركة وكأنما يعفيها من المسؤولية وفي هذا ما يعطل قدرتهم على الأداء، المنظمات الأهلية والمؤسسات

غير الحكومية من أدوات المشاركة الجماهيرية، برامج الإعلام والإرشاد الصحيحة تبصر الناس بأدوارهم وترشدهم إلى مناطق الفعل النافع والإسهام الإيجابي في تحقيق التنمية المتواصلة.

خامسا: تستعمل الوسائل الاجتماعية ضبط السلوك الاستهلاكي للناس، وقبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف ولا تحرم من الغذاء الراشد، الأوضاع الحالية وخاصة في مجتمعات الوفرة، أقرب إلى حدود الإسراف غير الرشيد، حيث الزيادة في قدر الاستهلاك ويتبعها من زيادة في كمية المخلفات.

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية

أولا: إتلاف التربة استعمال المبيدات تدمير الغطاء النباتي المصايد.

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى تقليص غلتها ويخرجان سنويا من دائرة إنتاج مساحات كبيرة في الأراضي الزراعية كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها وهناك مصايد كثيرة للامساك في المياه العذبة أو المياه البحرية مجرى استغلالها بمستويات غير مستدامة أو أنها توشك أن تصبح كذلك. (بوتشيك عز الدين – أتسي شعيب 7/6 جوان 2006).

ثانيا: حماية الموارد الطبيعية

التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية –الوفر– ابتداءاً من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتنمية احتياجات السكان الآخذين في التزايد وهذه الأهداف يحتمل تضاربها ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات محسنة تزيد الغلة وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية حتى لا تؤدي إلى تدهور الأشجار والبحيرات وتحديد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية وهذا يعني استخدام واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

ثالثا: صيانة المياه

وفي المناطق تقل إمدادات المياه ويهدد السحب من الأنهار باستنفاذ الإمدادات المتاحة كما أن الإمدادات الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد قريب. والتنمية المستدامة تعني صيانة بوضع حد

للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه هي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابات في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

رابعا: تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية

وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري، انخفاضها مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة أو التي تستطيع، العيش في البيئة المستأنسة وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي السطحية الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع كما أن انقراض الأنواع النباتية والحيوانية أخذ في التسارع والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها. (نوري منير، 7/6 جوان 2006).

خامسا: حماية المناخ من الاحتباس الحراري

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان. (نوري منير، 7/6 جوان 2006)

– تكامل أبعاد التنمية المستدامة يوضح الجدول (1-1) الأهداف الرئيسية من تحقيق التنمية في سبع قضايا تنموية هامة.

الجدول رقم (03.02): الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية الريفية	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل	فرض معايير الهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي	خفض الآثار البيئية للوقود الحضري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الموارد	زيادة الكفاءات الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع الغير رسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: مجاهد هاجر، معروف عرابي آمال، مواجهة التلوث في إطار التنمية المستدامة "دراسة نظرية"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، طبعة 2005-2006، ص56.

إن التنمية المستدامة تتمثل في عمارة الأرض وإصلاحها، بما لا يخل بالتوازن وعدم استنفاذ العناصر الضرورية للحفاظ على البيئة، والحد من تعريض الأرض وما عليها لمختلف أنواع التلوث، وتأكيد عدالة توزيع

الموارد وعوائد التنمية والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة وتوجيهها نحو الاستدامة، فالمعادلة بسيطة "إدارة التنمية على مستوى العالم بما يحقق التوازن البيئي" لكن المعضلة الكبرى تبقى في التطبيق، فالعالم يمشي والفقراء يزدادون فقرا والحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى عقد عالمي جديد قائم على العدالة. فالتنمية المستدامة القائمة على الإدارة العادلة لموارد العالم والتوزيع العادل للثروات وضمان الحقوق الإنسانية للشعوب هي الطريق الأقصر لتحقيق السلم والأمن العالمي.(مجاهد هاجر، معروف عرابي آمال، 2005-2006).

4. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية

سنحاول في هذا المبحث التطرق لمختلف الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت أحد المتغيرات لدراستنا كل على حدا أو المتغيران في نفس الوقت كما سنحاول مقارنة هذه الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية بالتطرق لنقاط التشابه ونقاط الاختلاف.

1.4. الدراسات السابقة

1.1.4. الدراسات العربية

1-دراسة: علي طيوب، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية، دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة: الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة البيئية في منظمات العمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، ولبلوغ هذا الهدف فقد تناولنا في الجانب النظري أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاربات ذات الصلة بالتكاليف البيئية والأداء البيئي، في حين تضمن الفصل التطبيقي دراسة ميدانية حول مدى تبني بعض المؤسسات الصناعية الناشطة بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج للتكاليف البيئية، وأثر ذلك في تحسين أدائها البيئي.

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة أساسية للحصول على المعلومات والاستعانة بالعديد من الأساليب الإحصائية لتحديد طبيعة البيانات والاختبارات المناسبة لكل فرضية، ولقد تم التوصل إلى وجود وعي لدى مسؤولي وإطارات المؤسسات الصناعية محل الدراسة بأهمية الإدارة البيئية، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات لا تقوم بقياس التكاليف البيئية وذلك لكونها لا تطبق المحاسبة البيئية، إلا أنه وفي حالة دمجها لهذه التكاليف فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحسين أدائها البيئي.

2-دراسة: براني ميلود، أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية، المؤسسات الصناعية الجزائرية نموذجا، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان 2015، جامعة بسكرة، الجزائر.

لذا بدأ البحث عن خيارات تجعلها تخفف من الأعباء والتكاليف البيئية بسبب السياسات القانونية والاقتصادية الإجبارية المفروضة عليها من قبل الدولة، في هذا الشأن ظهر توجه جديد يتمثل في خيار التبني الطوعي للاعتبارات البيئية، يتم بموجبه دمج البعد البيئي في المؤسسة من خلال الاستفادة من أطر توفرها الدولة،

يمكن أن تنال على إثرها المؤسسة شهادة الإيزو 14000 ، أو في الحد الأدنى تساهم في التقليص من حالة التلوث التي تتسبب فيها، وهذا حال الكثير من المؤسسات الصناعية الجزائرية.

وكنتيجة خرجت بها من هذه الدراسة هو أن غالبية المؤسسات الصناعية الجزائرية تبنت خيار دمج البعد البيئي في أنشطتها بسبب الضغوطات الاقتصادية والقانونية وتزايد السخط حول آثار نشاطها في المناطق التي تنشط فيها، وأيضا ما قابل هذا الالتزام من حوافز قدمتها الدولة لتأهيل ومساعدة هذه المؤسسات في الخروج من واقعها البيئي الأسود إلى واقع بيئي أفضل، حيث تمكنت العديد من المؤسسات الصناعية من تحسين أدائها وصورتها البيئية بعد التزامها بالعقود البيئية التي وقعتها، وساعدتها فيما بعد للحصول على شهادة الإيزو14000، كأمثلة عن هذه المؤسسات مؤسستي الإسمنت بعين الكبيرة ولاية سطيف ومؤسسة عين التوتة بولاية باتنة، واللتان أصبحتا رائدتين في مجال الانتقال السلس من مؤسسة صناعية ملوثة إلى مؤسسة ملتزمة بيئيا.

3-دراسة: عز الدين دعاس، بعنوان: "أثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسة الصناعية" مع دراسة حالة مؤسسة عين التوتة (باتنة)، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

والتي تطرقت إلى تبيان آثر تطبيق الإدارة البيئية بصفة عامة منها الاقتصادية (على الإنتاج، على التكاليف، المالية، التسويقية)، الاجتماعية البيئية، الإدارية، ولكنها لم تتطرق لدراسة الأثر على إستراتيجية منتجات المؤسسة فيما يخص تصميم المنتج البيئي، العنونة البيئية، التعبئة والتغليف البيئي.

من أهم النتائج التي توصلت إليها:

- زيادة الإنتاجية وذلك من خلال: ترشيده لاستخدام الموارد وتقليله من هدر الطاقة لنسب المعيب في الإنتاج، تحسينه لكفاءة العمال، ضبطه للعلاقة مع المجهزين وتحسينها، تحسينه لإنتاجية العمال.
- تخفيض انبعاثات الغبار والغازات المؤثرة على صحة السكان القريبين من الشركة.

2.1.4. الدراسات الأجنبية

تشير الدراسات الأجنبية حول موضع المؤسسات الصناعية والتنمية المستدامة خاصة في بعدها البيئي إلى أهمية هذا الموضوع نظرا إلى وجود مجموعة من المقالات عالجت الموضوع من عدة جوانب ونذكر منها:

1-دراسة: Aiman Mohammed Ziout، بعنوان: "تقييم الأثار البيئية وتطبيق عناصر إدارة نظام البيئة الآيزو 14001 في إحدى الشركات العاملة في تشكيل المعادن.

هدفت الدراسة إلى استخدام أسلوب تحليل الآثار البيئية أحد الوسائل المستخدمة لتقييم الداء البيئي للمؤسسة، وذلك من خلال تحديد وتحليل الآثار البيئية للمؤسسة على البيئة، ويعتبر أسلوب التحليل البيئي ركيزة أساسية في نظام إدارة البيئة.

2-دراسة ميدانية بعنوان: " Environnemental audi : Report of the needs assessements"، معدة من طرف الجامعة الأردنية للبيئة في إطار البرنامج الملك حسين للإدارة البيئية، سنة 1997.

تهدف الدراسة إلى تقييم الحاجات التدريبية للإدارة البيئية في القطاع الخاص والقطاع العام في الأردن في مجالات: التدقيق البيئي، المواصفة البيئية ISO14000، نظام المعلومات البيئية، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية في مجال التدقيق البيئي:

- وجود حالات من الازدواجية في المسؤوليات بين بعض المنظمات الحكومية.
- عدم التشدد في تطبيق التدقيق البيئي من قبل الحكومة في مجال الصناعة.
- أما في مجال المواصفة البيئية ISO14000، فتشير الدراسة إلى أن عددا محدودا من أفراد عينة الدراسة في القطاع الحكومي تلقوا تدريبا أو حضورا ورشات عمل في هذا المجال.
- أما في مجال نظام المعلومات البيئية فقد وجدت الدراسة أن معظم المنظمات الحكومية التي تمت مقابلته تمتلك نظاما معلوماتيا جديدا، إلا أن القليل من هذه الأنظمة كان مدعما بأجهزة الحاسب.

2.4. تميز الدراسة الحالية

بعد استعراض الدراسات السابقة فإننا نجد أن: كل ما سبق في هذه الدراسات التي تم التطرق إليها لم تتناول أي منها مضمون الدراسة الحالية، ومن هذا المنطلق لجأ الباحثان إلى استعراض الدراسات السابقة التي تتناول بعض مواضيع الدراسة الحالية لكون ذلك مهم جدا في التعرف على الدراسات التي تناولت بعض المتغيرات الاقتصادية على نشاط المؤسسات الصناعية ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من نتائج أبحاثهم، فالاستعانة بتلك الدراسات أفاد الباحث في استقراء الظروف الاقتصادية في الدول العربية كما مكننا من معرفة مستوى نشاط المؤسسات الصناعية والظروف المحيطة بها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال نتائج الأبحاث السابقة يتضح بوجود بعض الاختلافات في دراسة العلاقة وأثر المؤسسات الصناعية على التنمية المستدامة، إذ تبين الشواهد التجريبية لعدة دول إلى ضعف تلك العلاقة والأثر، لاسيما الدراسات التي شملت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أشارت تلك الدراسات إلى التباين في العلاقة بين

المؤسسات الصناعية والتنمية المستدامة ومتغيرات أخرى باختلاف مقاييس التطور التكنولوجي والبيئي، وأجمعت أغلب تلك الدراسات التجريبية إلى الدور الحاسم للإطار التنظيمي والمؤسسي في القطاع الصناعي حتى يضمن التحكم في المخاطر المرتبطة بالعمليات والنشطات لبلوغ التنمية المستدامة المنشودة.

وانطلاقا من الدراسات السابقة جاءت هذه الدراسة لتركز على متغيرات المؤسسات الصناعية من خلال بناء مؤشر شامل لها وربطها بمحددات التنمية المستدامة المختلفة، وإجراء مقارنة بين نتيجة تلك العلاقة ونتائج العلاقة بين متغيرات تطور نشاط المؤسسات الصناعة وأبعاد التنمية المستدامة خاصة في بعدها البيئي، وتطور متغيرات التنمية المستدامة كلا على حدته لتحديد مدى التكامل والدلالة بينهما.

وأوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية كان متمثلا في اختيار متغيرات الدراسة وتطابقها مع دراستنا كا دراسة " **علي طيوب، راني ميلود،** و دراسة **عز الدين دعاس"**، حيث أن كل هذه الدراسات اشتركت في اختيار متغير الدراسة ألا وهو المؤسسات الصناعية، ولكن جوهر الاختلاف كان في دراسة حالة.

وأهم ما ميز هذه الدراسة هو:

1-تعد هذه الدراسة واحدة من الدراسات القليلة التي تعرضت لدراسة العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة وبين نشاط وأداء المؤسسات الصناعية،

2- كما حاولت الدراسة الحالية ايجاد تفسير لهذه العلاقة بين المؤسسات الصناعية وأثرها على التنمية المستدامة ودلائلها.

3- تحديد أكثر المتغيرات الاقتصادية الكمية ذات الأثر الكبير على مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة المدول محل الدراسة (البعد البيئي).

4- حاولت الدراسة الحالية التركيز على الدور الذي يمكن أن تحققه المؤسسات الصناعية في تدعيم وتحقيق التنمية المستدامة.

5- إبرز الدور الذي أصبحت تؤديه المؤسسات الصناعية في محيطها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

5. خلاصة الفصل

تمثل المؤسسة الصناعية النواة الأساسية للصناعة، ورغم تعدد التعاريف المعطاة لها طبقا لتعدد الزاويا التي يمكن النظر إليها منه، حيث أن المؤسسات الصناعية تحتل دورا هاما في دفع عجلة التنمية، لما يمتلكه القطاع من قدرة على تحريك باقي القطاعات، فدور هذه المؤسسات في عملية التنمية المستدامة دور جلي، تزداد أهميته كلما عملت المؤسسة على الاهتمام بجودة منتجاتها، وركزت على دعم قدرتها التنافسية لتستطيع تلبية احتياجات السوق المحلي، والارتقاء بمنتجاتها لتستطيع الدخول إلى الأسواق العالمية والدولية وهذا ما ينعكس على المجتمع المحلي بالإيجاب، رغم هذه الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصناعية إلا أن الاستثمارات والأفكار لم تتبلور في هذا المجال بالرغم من ظهور مؤسسات ذات نشاط صناعي.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

تواجه الشركات العاملة في مجال الصناعة الكهربائية تحديات كبيرة في محاولة تحقيق الاستدامة في نشاطها التجاري. يتعين عليها تحقيق الأهداف المتعلقة بتوفير الطاقة وتخفيض الانبعاثات الضارة وتوفير موارد طبيعية مستدامة.

ومع ذلك يمكن أيضًا أن تكون التحديات في هذا المجال فرصًا للشركات لتطوير حلول مبتكرة ومستدامة وتحقيق التميز التنافسي، في دراسة حالة الشركة، يمكن تحليل علاقتها بالتنمية المستدامة من خلال النظر في استراتيجياتها وسياساتها المستدامة وأثرها على البيئة والمجتمع المحيط بها.

كما يمكن النظر في مدى التزامها بالمعايير العالمية للتنمية المستدامة، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة .يمكن للشركات العاملة في مجال الصناعة الكهربائية تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة وتحسين إدارة النفايات. يمكن أيضًا تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات الشركة وتعزيز المشاركة المجتمعية .وبما أن الشركات الناشطة في مجال الصناعة الكهربائية تلعب دورًا هامًا في تشجيع التنمية المستدامة، فإن دراسة حالتها يمكن أن توفر نموذجًا للشركات الأخرى التي ترغب في تحقيق الاستدامة في أنشطتها التجارية .من الجوانب التي يمكن التركيز عليها في دراسة حالة الشركة الناشطة في مجال الصناعة الكهربائية وعلاقتها بالتنمية المستدامة :استراتيجيات وسياسات الشركة المستدامة: تحليل استراتيجيات وسياسات الشركة المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكيف تنفذ هذه الاستراتيجيات والسياسات في نشاطاتها التجارية .تأثير الشركة على البيئة: تحليل تأثير أنشطة الشركة على البيئة، بما في ذلك تأثيرها على استهلاك الموارد الطبيعية والانبعاثات الضارة .الجوانب الاجتماعية للشركة: تحليل الأثر الاجتماعي لنشاطات الشركة، بما في ذلك الأثر على المجتمعات المحلية والموظفين والعملاء والمساهمين .المشاركة المجتمعية: تحليل مدى مشاركة الشركة في المبادرات المجتمعية والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية .التزام الشركة بالمعايير العالمية للتنمية المستدامة: تحليل التزام الشركة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمعايير الدولية الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة .يمكن لدراسة حالة الشركة الناشطة في مجال الصناعة الكهربائية وعلاقتها بالتنمية المستدامة أن تكون مفيدة لتحديد الممارسات الجيدة وتوفير الإلهام لشركات أخرى لتبني الاستراتيجيات والمبادئ المستدامة في أنشطتها التجارية .بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر دراسة الحالة نموذجًا للحوكمة المستدامة في الشركات، والتي تتطلب الالتزام بمعايير ومبادئ التنمية المستدامة في جميع جوانب الأعمال .وفي النهاية، تتطلب

التنمية المستدامة توازنًا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأعمال. ويمكن للشركات الناشطة في مجال الصناعة الكهربائية أن تكون مثالاً للأعمال المستدامة التي تعمل على تحقيق الربحية وفي الوقت نفسه تلبية المسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة

2. منهجية الدراسة (الطريقة والأدوات)

دراسة التأثير البيئي لمشروع تصنيع المحولات الكهربائية والخلايا المعيارية GSB

– تقديم المشروع:

المشروع عبارة عن إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة. GISB SARL تنشط في مجال تصنيع وإنتاج أسلاك النحاس والألمونيوم وسبائك الألمنيوم باستخدام التكنولوجيا الحديثة وذلك بإدارة الجودة والحفاظ على البيئة.

تم إنشاؤه في عام 1998 في شكل EURL باسم boucetta Abdelkader KOBIBI DJILANI ثم تحول إلى SARL بعد القانون 03/661 بتاريخ 10 نوفمبر 2003.

سنة بدأ النشاط كانت في 2022 وبها تم توفير 200 منصب شغل.

يتكون المشروع من وحدة تصنيع المحولات الكهربائية والخلايا المعيارية، وتقع في بلدية ماسرى ولاية مستغانم.

ويتم الاستثمار في قطاع الصناعة والطاقة من خلال إنشاء وتشغيل وحدة صنيع المحولات الكهربائية والخلايا المعيارية، يقوم المروج بإعداد دراسة تأثير تشكل جزءًا من ملف طلب ترخيص التشغيل.

فضلا عن توافر الموارد المالية والبشرية والبنية التحتية. كل هذه العوامل تدفعه بطبيعة الحال إلى اعتبار هذا الاستثمار في نفس المجال (قطاع الصناعة والطاقة)، قطاعا استراتيجيا للاقتصاد الوطني يحظى باهتمام خاص من الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر.

قام بهذه الدراسة مكتب دراسات وهو مكتب استشاري متعدد التخصصات، ويمس مجال تدخله مجموعة واسعة من الأنشطة في مجال الإدارة، ودعم الحصول على الشهادات وفقًا لمعايير ISO ودراسات التأثير والقضايا البيئية وكذلك في تقييم المخاطر الصناعية كائن مقره بماسرى ولاية مستغانم وممثل من طرف السيد CHAREF BENCHENNI الذي يقع مكتبه الرئيسي في EX BASE EDCO CITE (MOSTA400 GANEMLOGTS).

– الخطوات المتبعة في الدراسة من قبل مكتب الدراسات المكلف:

√عرض عام للموقع وبيئته.

√ تشخيص مرافق المنشأة.

√الامتثال للوائح التنظيمية.

√التقييم الفني والمالي لأعمال تحسين الأداء للمشروع.

√اقتراح الإجراءات التصحيحية وتحسين الأداء البيئي.

√خطة عمل لتحسين الأداء البيئي.

تقديم المشروع: ويتمثل في وصف بدائل المشروع في حالة عدم وجود مشروع الميزة المرتبطة بهذا البديل تتمثل في عدم وجود أي أثر بيئي حيث إنجاز المشروع يتطلب تهيئة استغلال وحدة تصنيع المحولات الكهربائية والخلايا المعيارية والتي يمكن توضيحها من خلال:

أ– الجدوى الاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن أن يساهم إنشاء هذا المشروع في:

– خلق ثروة كبيرة في القيمة المضافة.

– تمكين التنمية الاقتصادية للمنطقة وخاصة بلدية ماسرة من خلال تعزيز النشاط الصناعي في المنطقة الصناعية لماسرة.

– إرضاء العديد من قطاعات الاقتصاد محليا وإقليميا بتصنيع المحولات الكهربائية والخلايا المعيارية.

– خلق 200 فرصة عمل للحد من البطالة في المدينة.

ب– الجدوى البيئية والتي تتمثل في:

– حماية البيئة باستخدام أفضل ممارسات التصنيع وأفضلها.

– تجنب خلق انبعاثات وبقايا مضرة للبيئة.

– الامتثال للمعايير البيئية الوطنية من حيث التصريف الصلب، والنفايات السائلة والغازية.

– تحسين السلامة وظروف العمل.

تقييم آثار المشروع على البيئة: ويمكن توضيحها في :

– تسبب الإزعاج للسكان.

– الضوضاء: إن مستوى انبعاث الضوضاء والإدراك في بيئة الموقع مقبول ويظل متوافقًا مع المعايير الوطنية .

– الرائحة: لا انبعاث روائح.

– **انبعاثات الغلاف الجوي**: كمية الملوثات المنبعثة من أبخرة عادم الغلايات (مثل ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون وما إلى ذلك) محدودة.

– **التأثير على المياه الجوفية**: لن يكون هناك أي تأثير على المياه الجوفية حيث أن المنشأة لا تستخدم المياه في عملياتها، المياه التي يتم تصريفها في حالة نشوب حريق ، يتم جمع مياه غسيل وتنظيف الأرضية عن طريق شبكة مياه الأمطار ويتم تفريغها في أنبوب التصريف الحضري بعد المعالجة (في حالة وجود خليط من الماء والزيت انظر الإجراء.

– **التأثير على المياه السطحية**: لا يوجد مسطح مائي أو مجرى أو بركة أو خزان في اتجاه مجرى الموقع مباشرة.

– **التأثير على الحيوانات والنباتات**: كونه يقع في منطقة نشاط صناعي وغياب أي موقع مميز أقرب من حيث الحيوانات والنباتات، فلن يكون للمشروع أي تأثير.

لم يتم الإبلاغ عن أي موقع ذي أهمية بيئية وحيوانية في بيئة الموقع. لم يتم الإبلاغ عن أي أنواع من الحيوانات أو النباتات المحمية أو المهددة بالانقراض.

– **التأثير على المواقع والمعالم التاريخية**: لا توجد مواقع ذات أهمية تاريخية في محيط الموقع.

– **التأثير على المناظر الطبيعية**: يقع المشروع داخل منطقة صناعية مصممة لإيواء مثل هذا النشاط والتي لديها بالفعل مرافق قائمة، ولا يوجد تأثير على المناظر الطبيعية.

تسمح هذه الدراسة بتقييم ملامح المشروع وتأثيره على البيئة. وعلى وجه الخصوص، تتيح دراسة التأثير إظهار أن المشروع لن يؤثر على الحياة البرية والنباتات، ومن ناحية أخرى، أن المشروع سيكون له تأثير قابل للقياس على الأطراف، نظراً للتدابير التنظيمية والحواجز

الجدول رقم (3.1): عرض المشروع

طلب تشغيل وحدة تصنيع محولات الجهد العالي / المنخفض	بالموضوع
قطعة رقم 36 منطقة نشاط مسرة بلدية مسرة.	**موقع المشروع**
شركة SARL GISB ENERGY	**تسمية**
2022	**سنة بدء النشاط**
تصنيع المحولات الكهربائية والخلايا المعيارية	**نشاط**
2530 ، 2622	**عنوان**
200	**عدد الوظائف التي سيتم إنشاؤها**
- المساحة الإجمالية: **10،000** م^2 - السطح الذي تم بناؤه وتشغيله: **10000 م^2**	**قاعدة برية**
الألمونيوم- PVC - ورقة مغناطيسية – نحاس - الزجاج العازل.	**تخزين المواد**
- زيت الغاز - الزيوت والراتنج - الغاز الطبيعي SF6 (زجاجات)	**المنتجات الكيماوية**
- المحولات الزيتية: 700 وحدة / سنة (3 وحدات / د). - المحولات الجافة: 150 وحدة / سنة (13 وحدة / د) - محولات الجهد العالي: 06 / سنة - وحدات الخلايا 300 وحدة / سنة (خلية واحدة / يوم)	**الطاقة الإنتاجية**
المعدات الرئيسية الموجودة	
- الدبابات - صناديق - المنصات	**معدات التخزين**
- المولد : 500 كيلو فولت أمبير - محول: 630 كيلو فولت أمبير	**معدات كهربائية**
100 م^3	**خزان مياه**

المصدر: معلومات مقدمة من الشركة.

دراسة حالة المسؤولية الاجتماعية لدى عملاق التكنولوجياMicrosoft

مقدمة

مع ترسيخ و انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أصبح من الصعب على الشركات التغاضي عن دورها التنموي و إحساسها بالمسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع، و أهمية هذه المشاركة الاجتماعية لا تكمن فقط في الشعور بالمسؤولية و إنما أصبح أمرا ضروريا لكسب تعاطف المجتمع و احترامه و بالتالي النجاح و الإقبال من طرف الجماهير. ومن هذه الأهمية أصبحت المسؤولية الاجتماعية عنوانا للمؤتمرات والندوات ومجالا للدراسات والأبحاث للمهتمين من أفراد ومراكز بحوث ومنظمات دولية ، وأصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات شركات الأعمال للتفاعل مع المجتمع والبيئة . من هذا المنطلق ، فإن ممارسات المسؤولية الاجتماعية هي أنشطة تطمح المحيطة العديد من الشركات إلى تحقيقها ولكنها لم تحققها بعد Microsoft من بين الشركات التي تأمل أن تعمل في بيئة أعمال مستدامة أسس كل من بيل جيتس وبول ألين شركة Microsoft في عام 1975 ، ولم يكن لديهما أي فكرة عن أن شركتهما ستصبح المورد العالمي الرائد لبرامج أجهزة الكمبيوتر الشخصية مع عائدات سنوية تزيد عن 77 مليار دولار ، تعد شركة Microsoft Corporation رائدة في صناعة التكنولوجيا . تعتمد أعمالها على تطوير البرمجيات والإلكترونيات وتصنيعها وترخيصها ، بما في ذلك أنظمة التشغيل وأجهزة الألعاب وبرامج الإنتاجية وبرامج وخدمات .Internet بالإضافة إلى ذلك ، تركز جهود المسؤولية الاجتماعية الواسعة للشركة على المجتمعات المحرومة في جميع أنحاء العالم. واجهت Microsoft مشكلات قانونية وأخلاقية اختبرت سمعتها ؛ ومع ذلك ، فقد نجت الشركة من خطر الانهيار ، والتغييرات في قيادتها ، والعديد من المعارك القانونية ، بما في ذلك رسوم مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. واليوم ، لا تزال Microsoft ليست فقط الموزع الرائد في العالم لبرامج الكمبيوتر ، ولكن هي أيضا رائدة في المسؤولية الاجتماعية على مستوى الشركات (CSR) والعمل الخيري. وعليه سيتم في هذه الدراسة ومن خلال شقها الأول إلقاء نظرة عامة حول ماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والفرق بينها وبين المصطلحات الأكثر قرابة منها التنمية المستدامة المواطنة) ثم معرفة لماذا على منظمات الأعمال الالتزام بها ، أما الشق الثاني فسيركز على المسؤولية الاجتماعية (CSR) لشركة Microsoft و على كيفية خدمتهم لاحتياجات المجتمعات على مستوى العالم وكيفية وفائهم بالتزاماتهم تجاه الجمهور.

المسؤولية الاجتماعية :

حسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)على أنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل ، أما الغرفة التجارية العالمية فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. و لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع و التعليم". المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) هي شركة تعمل بطريقة تتحكم في توقعات المجتمع القانونية والأخلاقية والتجارية وتوقعات الجمهور من الأعمال. الغرض من المسؤولية الاجتماعية للشركات هو دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية والتفاعل بين الشركة و أصحاب المصلحة تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات على زيادة إيرادات الأعمال وكذلك تعزيز تحويل وتسريع الأعمال في جميع أنحاء العالم والتي غالبًا ما تدعم ذوي الموارد المحدودة .

المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة :

استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى في عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء . وقد عرفها تقرير براوند) (تلاند بأنها التنمية التي تجيب حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر، في نفس السياق التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة 5. وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية :

البعد الاقتصادي : استدامة تحقيق الرفاه الاقتصادي بأفضل نوعية لأطول فترة ممكنة كالطعام المسكن الصحة والتعليم؛

البعد البيئي : يركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية فيجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات ؛

البعد الاجتماعي : يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة وهدفها النهائي فيجب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر ، وتوفير الخدمات الاجتماعية ، وضمان الديمقراطية. وعليه يمكن التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية ، فالأول التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى عالمي والثاني يعني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية على مستوى قطاع منظمات الأعمال، بشكل أوضح المسؤولية .الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها

المسؤولية الاجتماعية والمواطنة : لتكون المنظمة مواطنا صالحا عليها السعي لتحقيق ليس فقط المصلحة المالية الحملة الأسهم، بل مصالح أصحاب المنفعة الآخرين (المستهلكين، الموظفين المديرين البيئة ، وسائل الإعلام المجتمع ككل ، كما أن الأمر لا يتوقف عند المشاركة في الأعمال الخيرية ، بل يتضمن أيضا المشاركة الفعالة في البرامج التعليمية والالتزام بحماية البيئة ، والمشاركة بالوقت والجهد من أجل تحسين ظروف المجتمعات . إلى جانب العمل وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة وإنتاج السلع والخدمات الآمنة ذات الجودة العالية ، ويجب أن تصبح المواطنة الصالحة للشركات ممارسة منتظمة وليست حدثا فرديا يتعلق بالقيام بعمل نبيل كما أنها يجب أن تصبح جزءا من ثقافة المنظمة. وعرفت كذلك على أنها استراتيجيه الأعمال التي تحدد القيم التي تستند إليها الشركة في تنفيذ مهامها واختياراتها كل يوم من طرف المديرين والعاملين لأجل الاندماج في المجتمع . من خلال ما سبق يجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين والكتاب يستخدمون مصطلح . المواطنة للإشارة للمسؤولية الاجتماعية والعكس صحيح

و يعد مفهوم المسائلة مكونا رئيسيا من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، كما تعتبر التقارير الدورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات أداة تسعى هذه الشركات عن طريقها لطمأنة أصحاب

المصلحة بأنها تعنى باستمرار بما يشغلهم على نحو استباقي و إبداعي عبر كل ما تقوم به من عمليات . و خلاصة القول لكل ما سبق المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني التصرف على نحو يتسم بالمسؤولية ليس فقط أمام أصحاب الملكية و لكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفين و العملاء والحكومة و الشركات و المجتمعات المحلية و الأجيال القادمة. 3. لماذا على منظمات الأعمال الالتزام بمسؤولياتها اجتماعيا ؟ تعود أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلي بعدين هما:

أ- البعد الكلي: يمثل المتغيرات الكلية ونذكر منها ما يلي:

-الكوارث والفضائح الأخلاقية أو ما يسميه البعض ثمن تجاهل التبعات والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ظاهرة الاحتباس الحراري كارثة معمل كارياید في بوبال بالهند الذي أودى بحياة أكثر من 6000 شخص، إضافة إلى فضائح الرشوة للشركات العالمية والمخالفات في حق الإنسانية

-الضغوط الشعبية والحكومية والدولية وتبرز من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعمل والأمن والدور الإيجابي للمنظمات في تحقيق حقوق الإنسان. التطور التكنولوجي: لقد ساهم التطور التكنولوجي أو الثورة التكنولوجية في مجالات تقنية عديدة وحركات التشغيل و توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

ب- البعد الجزئي: بمعني المتغيرات الخاصة بالمؤسسة في حد ذاتها ونذكر منها ما يلي

-تغير هدف المؤسسة: إن هدف الربح لم يعد كافيا حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة لمطالب المجتمع والحفاظ على بقائها وبالتالي تحول هدفها إلى السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية - تغير دور الإدارة: لم تعد الإدارة (إدارة المؤسسة) مسؤولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مسئولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات ذوي العلاقة مثل العملاء والرأي العام والنقابات والممولين 10. 4 برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية (CSR) لشركة Microsoft فاز عملاق التكنولوجيا بعدد من الجوائز والإنجازات لسلوكه المسؤول. يتضمن ذلك الترتيب رقم 1 في مجلة مسؤولية الشركات لأفضل 100

شركة مواطنة لعام 2018 ، حيث احتلت المرتبة الأولى لكل من الدرجة البيئية والاجتماعية التي تقيس أداء الشركة باستخدام أكثر من 200 مؤشر علاوة على ذلك ، حاز سلوك Microsoft كشركة مسؤولة اجتماعيًا على المركز الثاني في قائمة أفضل 10 شركات تكنولوجية ف JUST تسترشد المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بشركة Microsoft بمهمة المواطنة للشركة والتي تتمثل في خدمة احتياجات المجتمعات عالميا والوفاء بمسؤولياتنا تجاه الجمهور، علاوة على ذلك ، ترتبط مؤسسة Bill & Melinda Gates التي تأسست 1994 بالأنشطة الخيرية التي تلبي احتياجات الصحة العالمية. في عام 2010 منحت المؤسسة 2.6 مليار دولار لتحسين الصحة العالمية والتنمية والتعليم من خلال هبة قدرها 37.1 مليار دولار ، تعد مؤسسة بيل وميليندا جيتس حاليا أكبر مؤسسة خيرية في العالم.

دعم المجتمعات المحلية من Microsoft :

- تبرع موظفو Microsoft بمبلغ 158 مليون دولار أمريكي للمنظمات غير الربحية التي تخدم مجتمعاتها المحلية والعالم؛

- يستخدم مشروع Lagos Solar في نيجيريا البطاريات التي يتم شحنها بواسطة الألواح الشمسية ، جنبا إلى جنب مع محولات ذكية متصلة بتقنية Microsoft Azure ؛

- يعتمد مزود البرامج الدولي Temenos على خدمات Microsoft Cloud للوصول إلى الأشخاص في جميع أنحاء ميانمار الذين يفتقرون إلى الخدمات المصرفية ، مما يمنحهم فرصا لمزيد من الاستقرار المالي والوصول إلى الائتمان الصغير والخدمات المالية الأخرى؛

- توفر مبادرة Afrika 4 من Microsoft مجموعة من البرامج لتمكين الشباب الأفريقي ورجال الأعمال والمطورين وقادة الأعمال والمدنيين؛ تهدف مبادرة YouthSpark إلى تمكين 300 مليون شاب حول العالم بفرص التعليم والتوظيف وريادة الأعمال.

Microsoftوتثقيف وتمكين العمال :

- تجمع Microsoft ملاحظات الموظفين من خلال قنوات متعددة وتتصرف بناء عليها. كجزء من هذه المبادرة ، استجاب ما يقرب من 85 بالمائة من أكثر من 87% Microsoft و 117000 موظف لاستبيان موجه للموظفين؛

-92% ممن شملهم الاستطلاع أنهم يشعرون بالفخر للعمل في من الموظفين يوصون بـ Microsoftكمكان رائع للعمل

-90 من موظفي Microsoft مؤهلين للحصول على مكافآت متنوعة. 3.4 العمل وحقوق الإنسان فيMicrosoft

-منذ عام 2016 ، تلتزم Microsoft رسميًا باحترام حقوق الإنسان بصفتها أحد - الموقعين على الميثاق العالمي للأمم المتحدة؛ - تلتزم شركة التكنولوجيا ببيان حقوق الإنسان العالمي؛ - توفر Microsoft برامج الصحة والعافية للعائلات ، والإجازات مدفوعة الأجر والإجازة المرضية مدفوعة الأجر ، والإجازة المدفوعة الأجر للآباء الجدد 4.4. صحة الموظف وسلامته في - Microsoft يوفر برنامج مساعدة موظفي Microsoft CARES وصولاً مجانيا إلى الخدمات بما في ذلك الاستشارات الشخصية والعائلية وإدارة الإجهاد والإحالات لرعاية الأطفال / كبار السن؛

-يقدم برنامج Microsoft Ergonomics برنامج التقييم والتدريب المريح للقوى العاملة والأثاث الخاص والمعدات والبرامج الخاصة بالاحتياجات الطبية؛

- تجري الشركة استبيانات صوت الموردين بطريقة مجهولة لرصد الالتزام بالصحة والسلامة والمبادئ المهمة الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. 5.4 Microsoft والمساواة بين الجنسين والأقليات

- تعد الشركة واحدة من أولى شركات Fortune 500 في العالم التي تقدم مزايا الشركاء المحليين لموظفي Microsoft LGBT ؛

- منذ عام 2016 ، ضاعفت الشركة تقريبا عدد نائبات رئيس الشركات - بشكل عام وفي الأدوار الفنية؛

- وصل تمثيل الأمريكيين من أصل أفريقي / أسود ومن أصل إسباني / لاتيني بين القوى العاملة بنسبة 33% في عام 2017 أنفقت Microsoft 3 مليارات دولار أمريكي على الشركات المملوكة للأقلية والمعاقين والمخضرمين والنساء في السنة المالية 2018 6.4.

استهلاك الطاقة وMicrosoft

-44% من الكهرباء التي تستخدمها مراكز بيانات Microsoft تأتي من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والكهرباء المائية

- تؤدي تقنيات تبريد الهواء المستخدمة في مراكز بيانات Microsoft إلى تقليل استهلاك الطاقة بنسبة تتراوح بين 20 و 30 بالمائة؛

- استفادت Microsoft من حرمها الجامعي للمساعدة في إنشاء حل برمجي تحليلي يعطي الأولوية للصيانة وإصلاح مباني get Sound البالغ عددها 125 مبنى استنادا إلى إمكانات توفير الطاقة والتكاليف؛

- تتمتع جميع مراكز البيانات الجديدة التابعة لشركة Microsoft بمتوسط 1.12 لفعالية استخدام الطاقة (PUE) ، وهو أقل بمقدار الثلث من متوسط مركز البيانات الصناعي الذي يبلغ 7.4 .1.7.

استهلاك المياه و Microsoft

-تؤدي تقنيات تبريد الهواء المستخدمة في مراكز بيانات Microsoft إلى تقليل استهلاك المياه بنسبة 90%؛

-في الهند ، تلتقط الشركة مياه الأمطار لأغراض الري ، وفي حرمها الجامعي في حيدر أباد ، تعالج مياه الصرف الصحي لاستخدامها في تنسيق الحدائق ، مما يؤدي إلى عدم تصريف المجاري؛

- يستخدم مكتب باريس أيضًا مياه الأمطار التي تم التقاطها للري والتنظيف. 8.4.

تقليل النفايات وإعادة التدوير و Microsoft

-تقوم فرق العقارات والمنشآت في Microsoft حول العالم بتنفيذ برامج تقليل النفايات بما في ذلك إعادة استخدام الإمدادات المكتبية ، وإعادة التدوير ؛

-تقوم مرافق تناول الطعام التابعة للشركة في ريدموند بواشنطن بتحويل 99 في المائة من النفايات من مكب النفايات عن طريق إعادة التدوير ، واستخدام أدوات المائدة القابلة للتسميد ، وتكييف قائمتنا لتقليل هدر الطعام. 9.4. انبعاثات الكربون و Microsoft منذ 1 جوان 2012 ، أصبحت عمليات Microsoft العالمية خالية من الكربون.

- اشترت الشركة أكثر من 14 مليون ميغاواط / ساعة من الطاقة الخضراء وخفضت الانبعاثات على مستوى الشركة بأكثر من 9 ملايين طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (mtCO2e)؛ دعمت Microsoft حياة أكثر من 7 ملايين شخص في الدول الناشئة من خلال تمثل محفظة مشاريع تخفيض الكربون للشركة أكثر من 600000 طن متري من مشاريع تخفض انبعاث الكربون؛ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون(CO_2) ؛ هذه المشكلة ، تحرص الشركة على الابتكارات التي من شأنها أن تقلل من انبعاثات الكربون وتقلل من انبعاثات الطاقة لحماية البيئة على سبيل المثال ، يؤدي استخدام Microsoft برنامج Unified Communicationsوالاجتماعات الافتراضية والعمل عن بعد إلى تقليل سفر الموظفين بنحو مليون ميل جوي سنويا وتقليل انبعاثات الكربون بمقدار 17000 طن متري سنويا". وبالتالي، تطمح Microsoft لتحقيق تنمية فعالة ومستدامة من خلال تبني استراتيجيات تركز على الاستدامة البيئية ، مما يستلزم ابتكار تقنيات جديدة ومبتكرة يمكن تبنيها على الساحة العالمية

Microsoft والمصادر المستدامة

-تقوم الشركة بتقييم عمليات مورديها مقابل 23 مخاطر أخلاقية واجتماعية وبيئية مختلفة

-تشرف مجموعة سلسلة توريد الأجهزة (DSC) التابعة لشركة Microsoft ومجموعة الشراء غير المباشرة على البرامج المخصصة لضمان تلبية معاييرها وبناء شراكات مع الموردين الذين يعززون الأهداف الاجتماعية والبيئية؛

-أنشأت مجموعة المشتريات العالمية التابعة للشركة وظيفة توريد مسؤولة رسمية في عام 2013 لتوحيد وتعزيز أنشطة التوريد المسؤولة مع مورديها غير المباشرين؛

-تم تقييم أكثر من 100000 جهاز ومكونات أخرى مقدمة من قبل الموردين للتأكد من توافقها مع Microsoft

-تحتفل الشركة بيوم الأرض وتؤكد على ضرورة مراقبة القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات والتبرعات الخيرية من Microsoft

-توظف Microsoft أكثر من 50 شخصًا يتمثل دورهم الأساسي في التحقيق في الانتهاكات المحتملة لسياسة الشركة ، و 120 شخصا آخر يتمثل دورهم الأساسي في الامتثال ؛ أطلقت Microsoft Office 365 للمنظمات غير الربحية في 92 دولة حول العالم مما يوفر اشتراكات Office 365 بقيمة 55 مليون دولار أمريكي لما يقرب من 11500 منظمة غير ربحية على مستوى العالم؛

- أكملت Microsoft تقييم المرحلة الثالثة لمبادرة الشبكة العالمية (GNI) ، الذي أجراه مقيم مستقل ، وقرر مجلس إدارة GI أن Microsoft متوافقة مع مبادئ GNI بشأن حرية التعبير والخصوصية . مما سبق المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والتي تُعرف أيضا باسم مواطنة الشركة عند البعض ، هي نموذج أعمال منظم ذاتيا يساعد الشركة على أن تكون مسؤولة اجتماعيًا أمام نفسها ، وأمام أصحاب المصلحة ، وأمام الجمهور. لجعلها منظمة ناجحة وخاضعة للمساءلة أمام توقعات المجتمع، لأن التنمية المستدامة لمنظمات الأعمال أصبح أمر حيوي ومهم للغاية.

بصرف النظر عن الأنشطة المختلفة Microsoft بما في ذلك الابتكار، فإن الأنشطة الخيرية أدت إلى زيادة شهرة بيل جيتس Bill Gates و الشركة تستثمر Microsoft مبالغ طائلة

أجل رفاهية المجتمع ومساعدة الفقراء والمحتاجين والمهمشين كل عام ، صحيح أن الشركة حققت إيرادات متزايدة في السنوات الأخيرة ، إلا أن تركيزها على الرعاية الاجتماعية وتمكين المجتمع قد نما بشكل أقوى في من نفس الوقت.

لا بد على المنظمات التأكد من أن ممارساتها مستدامة وغير مؤذية للبيئة ؛ من هذا المنطلق جاء مفهوم الأعمال الخضراء green businesses التي تتضمن نظرية العلاقة المتبادلة بين البيئة والمجتمع والاقتصاد

وفي هذا الإطار سعت Microsoft باعتبارها واحدة من أكبر الشركات في العالم إلى تحقيق التوازن بين هذه المفاهيم الثلاثة، يقال أن المنظمات التي حققت تنمية مستدامة في أنشطتها هي تلك التي تمكنت من تحقيق التوازن بين المفاهيم الثلاثة السابقة البيئة والمجتمع والاقتصاد) . لقد ضمنت Microsoft أن أنشطتها المستدامة تتجاوز الحدود إلى كل جزء من العالم ، وبرهنت الشركة أنها زعيم ونموذج مثالي للمنظمات الأخرى.

الخاتمة

أصبح على منظمات الأعمال اليوم لزاما الأخد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وتنفيذها في كل قرار تتخذه . هذا لا يساعد فقط في جني أرباح مستقبلية ، بل يعزز سمعة وصورة المنظمة وعلاقاتها العامة في نفس الوقت ، و يضمن أيضا حق استفادة الأجيال المستقبلية تغير تصور شركة Microsoft اتجاه قضايا البيئة واقرارها بأهمية الدور الذي تلعبه كواحدة من أكبر الشركات في العالم ، من هذا المنطلق تسعى Microsoft دائما اتخاذ زمام المبادرة لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة في عملية تطوير أنظمتها. وبما أن أعمال الشركة وسوقها عالمية ، وجب عليها التأكد من أن جميع المساهمين وكذلك أصحاب المصلحة المحيطين بها الالتزام بشكل وثيق بمبادئ التنمية المستدامة، وأن تكون دائما متيقظة ومطلعة على ممارساتها وأنشطتها وتوافقها مع أهداف هذه الأخيرة للتأكد من أن كل فرد في المنظمة يعمل في انسجام تام مع متطلعات الشركة ، ما دامت تطمح دائما نحو الأفضل والصدارة لكي تبقى دائما نموذجا يحتذى به.

4. خلاصة الفصل

وفي الأخير يمكن القول أن المستثمر قام بإنشاء وحدة تصنيع وتعبئة زيوت التشحيم والشحوم حيث إن فرصة إنشاء هذه الوحدة هي جزء من الإستراتيجية الوطنية فيما يتعلق بسياسة الطاقة في الجزائر من خلال تقييم الهيدروكربونات ومشتقاتها.

كما تتعلق تدابير الحماية والوقاية التي يجب على صاحب المشروع وضعها في مكانها بكل من المنتجات والمعدات والتنظيم أثناء مراحل التصميم والتشغيل وما بعد التشغيل.

كما تعهد صاحب المشروع بتنفيذ النقاط التالية:

- ✓ مراعاة المعايير الوطنية والدولية المعمول بها من حيث البيئة والسلامة فيما يتعلق بمواردها (البنية التحتية والبشرية) من تصميم المشروع.
- ✓ تحديد رؤيتها وتجسيد أهدافها مترجمة بمؤشرات بيئية قابلة للقياس (المدى القصير والمتوسط والطويل) خلال جميع مراحل المشروع (التصميم والتنفيذ والتشغيل وما بعد التشغيل).
- ✓ تحسين سياستها البيئية وإعطاء المصداقية للجهود طوال دورة حياة المشروع.
- ✓ توافق مزاولة الأنشطة الصديقة للبيئية والأقل ضرر لذلك توجه دراستها للمشاريع لجميع المصالح كمصلحة الفلاحة من أجل التحقق وهل هدا المشروع لا يضر بالمنتجات الفلاحية والأراضي صالحة للزراعة كما تبقى البيئة الشغل الشاغل لتحقيق التنمية المستدامة بهدف المحافظة على مستقبل الأجيال.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

المؤسسات الصناعية الدولية تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، فعندما تعمل هذه المؤسسات على تنفيذ مشاريعها، فإنها تواجه التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، ولكن على الرغم من ذلك، يمكن أن يكون لديها تأثير إيجابي كبير على العالم، إذا تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين عملياتها وتطوير تقنياتها لتوفير المزيد من الموارد المستدامة وخفض الإنبعاثات الضارة.

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة من المؤسسات الصناعية الدولية تنفيذ مبادئ الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية، والعمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. ويتعين عليها أيضًا التعاون مع الجهات المعنية والمجتمعات المحلية لتطوير الحلول الجديدة وتحقيق الاستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات الصناعية الدولية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مثل القضاء على الفقر وتحسين جودة التعليم وتحسين الصحة والرفاهية وتحسين البنية التحتية والنمو الاقتصادي المستدام.

بشكل عام، فإن المؤسسات الصناعية الدولية لها دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. ويتطلب ذلك العمل المستمر على تطوير العمليات والتقنيات والعمل على تحقيق المزيد من الابتكارات والحلول الجديدة، والتعاون مع الجهات المعنية والمجتمعات المحلية لتحقيق الاستدامة بشكل أفضل، ومن المهم أيضًا توفير الشفافية والتقارير المستمرة عن أداء المؤسسات الصناعية الدولية من حيث الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي، والعمل على تحسين هذا الأداء بشكل مستمر.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المؤسسات الصناعية الدولية شركاء مهمين للحكومات والمنظمات الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل هذه المؤسسات على توفير الوظائف والتدريب وتطوير المجتمعات المحلية في الدول التي تعمل فيها، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة بشكل أكبر.

وفي النهاية، فإن دور المؤسسات الصناعية الدولية في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة يعد مهمًا جدًا في عصرنا الحالي، حيث يتزايد الاهتمام بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق الاستدامة في جميع المجالات. ولذلك، يتطلب ذلك العمل المستمر والتحسين المستمر والتعاون مع الجهات المعنية والمجتمعات المحلية لتحقيق أفضل النتائج في هذا المجال المهم.

2. اختبار ومناقشة صحة الفرضيات:

بعد استعراضنا للدراسة التي قمنا بها من خلال المؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة سوف نتطرق إلي مدي تحقيق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة .

بالنسبة للفرضية الأولى: التنمية المستدامة تعتمد على إتباع المؤسسات الصناعية المعاير البيئية وهذا ما تحقق حيث توصلنا أن صاحب المشروع عمل على مراعاة المعايير الوطنية والدولية المعمول بها من حيث البيئة والسلامة فيما يتعلق بمواردها البنية التحتية والبشرية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

بالنسبة للفرضية الثانية: أظهرت نتائج الدراسة أن الفرضية تحققت بنسبة معينة نظرا لاختلاف خصوصيات المؤسسات الصناعية ككل والمؤسسة التي هيا محل الدراسة.

بالنسبة للفرضية الثالثة: لقد تحققت هذه الفرضية كون أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين المؤسسات الصناعية والبيئة.

3. مقترحات الدراسة:

في الختام يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– إن تدهور البيئة ناتج عن الخلل في فهم العالقة بين التنمية والبيئة، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية

البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية وال يمكن النظر فيها بمعزل عنها، وهذا ما يجب أن يجسد في سياسات الدولة والمؤسسات وسلوكيات الأفراد.

– تعتبر المؤسسة الصناعية المسؤول الأول عن تلوث البيئة واستنزاف مواردها، وعليه يجب أن توازن بين تحقيق ربحها

وحماية البيئة من التلوث، استجابة إلى مسؤوليتها تجاه المجتمع

– إن قياس وتقييم الأداء البيئي هو إعلان صريح باهتمام المؤسسة بالمسؤولية البيئية ورغبتها في توطينها (المسؤولية البيئية) في قلب النظام التسييري والاستراتيجي للمؤسسة، لذلك فالاهتمام بتخصيص أدوات ومؤشرات لقياس الأداء البيئي مهم جدا في المؤسسة.

– على المؤسسات الصناعية الاهتمام باستكمال وضع نظام للإدارة البيئية، والسعي إلى مطابقته مع المواصفة العالمية الايزو 14001 والحصول على شهادة المطابقة.

4. التوصيات:

- تحديد وتخطيط أنشطة الصيانة على المنشآت.
- إنشاء وتطبيق وتحديث الإجراءات الموثقة التي تتضمن معايير رقابة ملموسة.
- تنفيذ وتحديث ونشر إجراءات الصحة والسلامة والبيئة الخاصة بهم عل المقاولين الفرعيين والموردين.
- مراقبة مؤشرات الأداء البيئي.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب:

1. إبراهيم شريف، وآخرون، جغرافيا الصناعة، بغداد، 1981.
2. عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995.
4. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية ،2001.
5. فوزي يوسف، "الإشراف والتنظيم الصناعي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1999.
6. مدحت كاظم القريشي، "الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001.

1-2- المجلات والمنشورات ومحاضرات.

1. إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة ،مجلة التمويل و التنمية ،العدد04 ديسمبر 1993 صندوق النقد الدولي.
2. باية ساعو، القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول، معارف، مجلة علمية دولية محكمة، 2017.
3. برني ميلود، أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية-المؤسسات الصناعية الجزائرية نموذجا، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر جوان 2015، جامعة بسكرة، الجزائر.
4. سعيد أوكل،" وظائف و نشاطات المؤسسة الصناعية"، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر،1992 .
5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995.
6. عبدي الطيب، العقون أم الخير، دور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد: 01، 2021.
7. عزام محجوب، السكان والتنمية المستدامة على سكان المغرب العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:03، القاهرة، 1994.
8. مجلة البيئة والتنمية (العالم في2003).

9. محاضرة الأستاذ دحمان احمد،" مقياس تحليل المنظمة والإستراتيجية الصناعية"، مقدمة لطلبة سنة ثانية ماستر خزصص تسيير استراتيجي دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، 2014-2015.

10. مصطفى بودارمة والطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، 2017.

11. السكارنة بب .خ .(2009) أخلاقيات العمل . عمان الأردن دار المسيرة للنشر والتوزيع ص 162

12. مراد ناصر (2009). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر . مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، ص 107

13. وهيبة مقدم (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير . جامعة وهران ،ص97.

14. سكولينكوف وآخرون ا .(2004). (النموذج التجاري لمواطنة الشركات مركز المشروعات الدولية الخاصة التقرير رقم . 410، ص 07.

15. المطلب ا . ح .(2012) تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول العرب، ص 03.

1-3- المذكرات

1 أمحمدي نور الهدى، حاج نعس فايزة، "أثر ودور الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة حسيبة ب بوعلي ، الشلف، دفعة 2006-2007

2 عبد الله حرتسي ، السياسات البيئية الكفيلة بضمان التنمية المستدامة في الجزائر- مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – تخصص مالية ،نقود وبنوك- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – دفعة 2005-2004.

3 مجاهد هاجر، معروف عرابي آمال، مواجهة التلوث في إطار التنمية المستدامة "دراسة نظرية"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، طبعة 2005-2006.

4 مشري محمد ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة فرحات عباس، سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011.

1-4- المؤتمرات والملتقيات:

1. بوشوك عز الدين وآتشي شعيب ،مداخلة التنمية المستدامة وأهم دوافع الإهتمام بها ،ملتقى اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي يحي فارس – المدية – المنعقد في 6-7 جوان 2006.
2. حميدوش علي، التنمية البشرية والتنمية المستدامة ،ملتقى اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس المدية، يومي 6-7 جوان 2006.
3. نوري منير، تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة، مع الإشارة إلى الوطن العربي- ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول البيئة والتنمية المستدامة – المنعقد يومي 7/6 جوان 2006.

1-5- المواقع الإلكترونية:

-المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، "مؤشرات ومفاهيم صناعية"، عن الموقع:

www.aidmo.org/beta.2023/03/06

2- المراجع باللغة الأجنبية:

-Franccis, blondel « gestion de la production »,5eme édition, DU.